

الإجماعات الفقهية التي حكاها الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -

إعداد

د. محمد بن فهد بن عبدالعزيز الفريح
عضو هيئة التدريس في المعهد العالي للقضاء

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فهذا بحث قد تناول الإجماعات الفقهية (قسم العبادات)^(١) التي حكاها الإمام أحمد - رحمه الله -، ومما حداني للكتابة فيه ما رأيته من تعلق بعضهم في رده للإجماع بمقولة قالها الإمام أحمد - رحمه الله -: «من ادّعى الإجماع فهو كذب»^(٢)، لعل الناس قد اختلفوا^(٣)، فجعلها متكأ لرد الإجماع، وظن أنه لا يمكن أن يُحكى الإجماع خاصة في مسائل الفقه لكثرة الخلاف.

والإمام أحمد - رحمه الله - لا ينكر الإجماع، ولا يمنع من نقله حتى في مسائل الفقه؛ لأنه - رحمه الله - قد حكى الإجماع في مسائل فقهية كثيرة^(٤)

(١) وقد جعلت بحث إجماعات الإمام أحمد - رحمه الله - الفقهية في قسمين، فهذا البحث في القسم الأول وهو: قسم العبادات.

(٢) كذا في مسائل عبد الله (٣/ ١٣١٤)، واللفظ في المسودة (٢/ ٦١٦) وفي التحرير (٤/ ١٥٢٦): «فقد كذب»، وينظر: العدة لأبي يعلى (٤/ ١٠٥٩)، وفي أصول الفقه لابن مفلح (٢/ ٣٦٦ و ٣٦٧): «فهو كذاب»، وكتاب الصلاة لابن القيم (ص ٩١): «فهو كاذب».

(٣) ينظر: مسائل عبد الله رقم المسألة (١٨٢٦).

(٤) كما حكى الإجماع في مسائل عقدية كثيرة منها:

١. رؤية أهل الجنة لربهم سبحانه. ينظر: الرد على الزنادقة (ص ٢٦٢).
٢. أن أطفال المؤمنين في الجنة. ينظر: تهذيب السنن لابن القيم (٧/ ٨٣)، وأحكام أهل الذمة (٢/ ٦١٠ و ٦١٢)، وتفسير ابن كثير (٨/ ٤٦٠).
٣. أن الإيمان قول وعمل، قال ابن كثير - رحمه الله -: «حكاه الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيد وغير واحد إجماعاً». ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ٢٦٤)، وفتح الباري لابن رجب (١/ ١١٣).

كما استجده في هذا البحث، بل كان شديد الإنكار على من خالف الإجماع^(١).
وقد سلك العلماء طرقاً في توجيه مقولة الإمام -رحمه الله- وهي كما
يأتي:

١. أنه قالها من باب الورع والاحتياط، والتورع في نسبة قول ما للعلماء
كافة^(٢)، لا أنه -رحمه الله- ينكر أو يغلق باب الإجماع.
٢. أنه قالها «في حق من ليس له معرفة بخلاف السلف»^(٣)، ومن كان
كذلك لم يجز له حكاية الإجماع، قال ابن القيم -رحمه الله-: «أنكر
الأئمة: كالإمام أحمد، والشافعي، وغيرهما دعوى هذه الإجماعات
التي حاصلها عدم العلم بالخلاف، لا العلم بعدم الخلاف»^(٤).
٣. أنه قالها إنكاراً على المبتدعة الذين يحكون الإجماع على أقوالهم، قال
ابن رجب -رحمه الله-: «فهو -يعني الإمام أحمد- إنما قاله إنكاراً
على فقهاء المعتزلة الذين يدعون إجماع الناس على ما يقولونه»^(٥).
٤. أنه قالها فيمن ليس بمتيقن بحكاية الإجماع، قال ابن حزم -رحمه
الله-: «صدق أحمد عليه السلام، من ادعى الإجماع فيما لا يقين عنده بأنه
قول جميع أهل الإسلام بلا شك في أحد منهم: فقد كذب على الأمة
كلها، وقطع بظنه عليهم»^(٦).
٥. أن «هذا منه -رحمه الله- نهي عن دعوى الإجماع العام النطقي، وهو

(١) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٣/ ١٤٠).

(٢) ينظر: العدة (٤/ ١٠٦٠)، وأصول الفقه لابن مفلح (٢/ ٣٦٨).

(٣) ينظر: العدة (٤/ ١٠٦٠)، وأصول الفقه لابن مفلح (٢/ ٣٦٨).

(٤) كتاب الصلاة وحكم تاركها (ص ٩١)، وينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩/ ٢٧١).

(٥) التعبير (٤/ ١٥٢٨).

(٦) المحلى (٣/ ١٤٦).

كما قال^(١)، «فإمكان العلم بأن كل واحد من المجتهدين قد نطق بالحكم المتفق عليه متعذر، وهذا لا يمنع وقوعه وفرق بينهما^(٢)».

٦. أن كلامه - رحمه الله - محمول على حكاية الإجماع بعد القرون الثلاثة المفضلة، قال ابن تيمية - رحمه الله -: «الذي أنكره الإمام أحمد دعوى إجماع المخالفين بعد الصحابة، أو بعدهم وبعد التابعين، أو بعد القرون الثلاثة المحموده، ولا يكاد يوجد في كلامه احتجاج بإجماع بعد عصر التابعين، أو بعد القرون الثلاثة^(٣)».

٧. أنه - رحمه الله - قالها فيمن يحكي إجماعاً لعدم علمه بمن خالفه ويُقدّم ذلك على الأحاديث الثابتة، فيرد السنة الصحيحة بدعوى الإجماع المظنون في ثبوته، قال ابن القيم - رحمه الله -: «أحمد وأئمة الحديث بلوا بمن كان يرد عليهم السنة الصحيحة بإجماع الناس على خلافها، فيبين الشافعي وأحمد أن هذه الدعوى كذب، وأنه لا يجوز رد السنن بمثلها... المقصود أن أئمة الإسلام لم يزلوا ينكرون على من رد سنن رسول الله ﷺ بكونه لا يعلم بها قائلاً ويزعم أن ذلك إجماع^(٤)»، وقال: «ونصوص رسول الله ﷺ أجل عند الإمام أحمد وسائر أئمة الحديث من أن يُقدّموا عليها توهم إجماع مضمونه عدم العلم بالمخالف، ولو ساغ لتعطلت النصوص، وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن يقدم جهله بالمخالف على النصوص، فهذا هو الذي أنكره الإمام أحمد والشافعي من دعوى الإجماع لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاد لوجوده^(٥)».

(١) المسودة (٢/٦١٨)، وينظر: أصول الفقه لابن مفلح (٢/٣٦٨).

(٢) ينظر: أصول الفقه لابن مفلح (٢/٣٦٩)، والتجوير (٤/١٥٢٨).

(٣) المسودة (٢/٦١٨).

(٤) مختصر الصواعق (ص ٥٠٦ و ٥٠٧).

(٥) إعلام الموقعين (١/٣٠).

فعلى هذا لا يمكن جعل مقولة الإمام أحمد - رحمه الله - سبباً وطريقاً لرد الإجماع ونقضه إذا حكاه عالم مستقري مطلع في الزمان الأول. ولا شك في أهمية الإجماع وأنه من أدلة الشرع، وأن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، وأن الإجماع إذا ثبت ولم يتطرق إليه الاحتمال كان من أقوى الأدلة.

ومسائل الإجماع كثيرة جداً بل قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله -: «فإن قال قائل: مسائل الاجتهاد والخلاف في الفقه كثيرة جداً... قيل له: مسائل القطع والنص والإجماع بقدر تلك أضعافاً مضاعفة»^(١).

وبناء على ما مضى استعنت بالله على كتابة هذا البحث، وقد سرت فيه على المنهج المتبع في كتابة البحوث العلمية، ورتبت البحث بأن أذكر في كل مسألة ما يأتي:

١. نص الإجماع الذي ورد عن الإمام أحمد - رحمه الله -.
٢. من حكى الإجماع في المسألة أو نقله من العلماء.
٣. مستند الإجماع.
٤. إذا كان في المسألة خلاف معتبر ذكرت الأقوال مع الأدلة والترجيح.
٥. النتيجة، والمقصود بها: هل الإجماع ثابت أم هناك خلاف لا يُسلم معه بالإجماع؟

وقد انتظم البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة، وفيها سبب الكتابة في الموضوع، وتوجيه كلام الإمام أحمد - رحمه الله -، وطريقة البحث.

والمباحث الثلاثة هي:

(١) الاستقامة (١/ ٥٩).

- المبحث الأول: الإجماعات في كتاب الطهارة، وفيه أربعة مطالب:
- المطلب الأول: نجاسة الدم الكثير الفاحش المسفوح.
- المطلب الثاني: طهارة صوف الميتة.
- المطلب الثالث: أداء أكثر من صلاة بوضوء واحد.
- المطلب الرابع: وجوب تعميم الوجه بالمسح في التيمم.
- المبحث الثاني: الإجماعات في كتاب الصلاة، وفيه ثمانية مطالب:
- المطلب الأول: لباس المرأة في الصلاة.
- المطلب الثاني: الإنصات لقراءة الإمام في الصلاة الجهرية.
- المطلب الثالث: الإدراك للركوع إدراك للركعة.
- المطلب الرابع: تحليل الصلاة التسليم.
- المطلب الخامس: لا يعيد المأموم الصلاة إذا أداها خلف إمام محدث لا يعلم بحديثه، وكان الإمام ناسياً لحديثه.
- المطلب السادس: من نسي صلاة حضر فذكرها في السفر صلاها أربعاً.
- المطلب السابع: المسافر إذا دخل خلف مقيم أتم الصلاة.
- المطلب الثامن: تغسيل المرأة زوجها.
- المبحث الثالث: الإجماعات في الاعتكاف والتكبير والحج، وفيه خمسة مطالب:
- المطلب الأول: حكم الاعتكاف.
- المطلب الثاني: التكبير المقيّد يبدأ بعد صلاة الصبح يوم عرفة لغير المحرم.
- المطلب الثالث: مشروعية خطبة يوم عرفة.
- المطلب الرابع: طواف الإفاضة.

المطلب الخامس: اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر من ذي
الحجة وقت للنحر.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

رحم الله الإمام أحمد وجميع علماء أهل السنة، وجمعنا بهم في الفردوس
الأعلى، وصلى وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.



المبحث الأول الإجماعات في كتاب الطهارة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول نجاسة الدم الكثير الفاحش^(١) المسفوح

نص الإجماع:

قال الإمام أحمد - رحمه الله - حين سئل عن: الدم والقيح عندك سواء؟ قال: لا، الدم لم يختلف الناس فيه، والقيح قد اختلف الناس فيه^(٢).

(١) قال الإمام أحمد - رحمه الله -: الفاحش لا أحده فإذا فحش عنده توضأ. وقال: إذا فحش أعاد الوضوء، وإذا لم يستفحشه لا بأس به. وسئل: عن التوقيت في الدم بالفاحش؟ فقال: ما وُقت فيه وقت.. لكن على قدر ما تستفحشه في نفسك، واحتج على ذلك بما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما ينظر: سنن الأثرم (ص ٢٧٠)، ومسائل صالح برقم (١٠٠٤)، ومسائل عبد الله (ح ٨٣ و ٨٤ و ٢٩١)، وأثر ابن عباس أخرجه الأثرم في سننه برقم (١٢٥)، (ص ٢٧٠)، وابن المنذر في الأوسط (١/ ١٧٢ و ٢/ ١٥٢)، والبيهقي في الكبرى كتاب الصلاة، باب ما يجب غسله من الدم، (ح ٤١٠)، واحتج به الإمام أحمد كما سلف. قال المرداوي - رحمه الله -: «المذهب أن الكثير ما فحش في النفس، واليسير ما لم يفحش في النفس». الإنصاف (٢/ ٣٣٧).

(٢) شرح العمدة لابن تيمية (١/ ١٠٥)، وإغاثة اللهفان (١/ ٢٨٩)، وحاشية ابن قندس على الفروع (١/ ٣٤٣).

حكي الإجماع:

١. ابن حزم - رحمه الله - حيث قال: «اتفقوا على أن الكثير من أي دم كان - حاشا دم السمك، وما لا يسيل دمه - نجس»^(١).
 ٢. ابن عبد البر - رحمه الله - حيث قال: «إجماع من المسلمين أن الدم المسفوح رجس نجس»^(٢).
 ٣. ابن العربي - رحمه الله - حيث قال: «اتفق العلماء على أن الدم حرام نجس لا يؤكل ولا ينتفع به»^(٣).
 ٤. القرطبي - رحمه الله - حيث قال: «اتفق العلماء على أن الدم حرام نجس»^(٤).
 ٥. النووي - رحمه الله - حيث قال: «والدلائل على نجاسة الدم متظاهرة، ولا أعلم فيه خلافاً عن أحد من المسلمين إلا ما حكاه صاحب الحاوي عن بعض المتكلمين أنه قال: هو طاهر، ولكن المتكلمين لا يعتد بهم في الإجماع والخلاف»^(٥).
- وحكى الإجماع ابن الملقن^(٦)، وابن حجر^(٧)، والعيني^(٨)، وابن نجيم^(٩).

(١) مراتب الإجماع (ص ٣٩).

(٢) التمهيد (٢٢ / ٢٣٠)، وينظر: الاستذكار (٣ / ٢٠٤).

(٣) أحكام القرآن (١ / ٧٩).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٣ / ٣٠).

(٥) المجموع (٢ / ٣٩٧)، وينظر: شرح صحيح مسلم (٣ / ١٩٠).

(٦) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٢ / ١٨٣).

(٧) الفتوح (١ / ٤٥٨).

(٨) عمدة القاري (٣ / ١٤١)، وينظر: البناية في شرح الهداية (١ / ٧٣٧).

(٩) البحر الرائق (١ / ٢١).

مستند الإجماع:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، مع قوله ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

قال القرطبي - رحمه الله - عند الآية الأولى: «ذكر الله سبحانه وتعالى الدم هاهنا مطلقاً، وقيده في الأنعام بقوله: ﴿مَسْفُوحًا﴾»، وحمل العلماء هاهنا المطلق على المقيد إجماعاً^(١).

النتيجة:

صحة الإجماع في كون الدم المسفوح الفاحش نجس، ولم أر أحداً من علماء السلف - فيما وقفت عليه - خالف في ذلك، وعليه فالإجماع صحيح، ولا ينقض بقول بعض المتأخرين من أهل العلم، وأما نقل عن بعض الصحابة رضي الله عنهم فيما ظاهره يخالف الإجماع فهو لا يخلو: إما في صحته نظر^(٢)، أو محمول على غير الفاحش^(٣)، أو أنهم فعلوا وسعهم، وصلوا على قدر

(١) الجامع لأحكام القرآن (٣/ ٣٠).

(٢) كما روى عبد الرزاق في مصنفه برقم (٤٥٩) أن ابن مسعود رضي الله عنه صلى وعلى بطنه فرث ودم من جزور نحرها ولم يتوضأ، وقد ذكر الإنكار لهذا الأثر العقيلي في الضعفاء (٤/ ٣٩٦).

وكذلك الرجل الذي كان مع رسول الله ﷺ في غزوة ذات الرقاع فرمي بسهم فنزف دمه فركع وسجد ومضى في صلاته. ذكره البخاري في صحيحه معلقاً بصيغة التمريض، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر، وفي سنده عقيل بن جابر، قال أبو حاتم - رحمه الله -: «لا أعرفه». الجرح والتعديل (٦/ ٢١٨)، وقال الذهبي - رحمه الله -: «فيه جهالة». المغني في الضعفاء (ح ٤١٦).

(٣) كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عصر بشرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ، وأن ابن أبي أوفى رضي الله عنه بزق دمًا ففضى في صلاته، علقهما البخاري في صحيحه جازماً في كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر.

استطاعتهم، ولا يمكن لهم إلا فعل ذلك كما قال الحسن البصري - رحمه الله -: «ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم»^(١)، فرجل فيه جراح في يده ورأسه، هل يقال له: لا تصل حتى يبرأ جرحك! لا شك أنه سيصلي في جراحه، فما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم، فلا يلزم من الجرح أن الدم مازال يخرج.

فبناء على ما مضى يتضح صحة الإجماع المحكي في المسألة والله أعلم.

المطلب الثاني

طهارة صوف الميتة

نص الإجماع:

نقل الميموني عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه قال: صوف الميتة ما أعلم أحداً كرهه^(٢).

من حكي الإجماع:

لم أقف على أحد حكاه فيما وقفتُ عليه إلا ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه^(٣) عن ابن سيرين - رحمه الله - أنه قال: كانوا لا يرون بأساً بصوف الميتة، وشعر الوبر.

= وقد يحمل على غير الفاحش ما رواه عبد الرزاق في المصنف برقم (٤٦٠) أن ابن مسعود رضي الله عنه نحر جزوراً فتلطخ بدمها وفرثها ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يتوضأ، وقد يكون الدم هنا هو الدم الذي يكون في اللحم، لا الدم المسفوح الذي لا يعفى عنه كالذي يخرج وقت الذبح.

(١) ينظر: صحيح البخاري كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والذبر.

(٢) ينظر: الانتصار (١/١٩٦)، والفروع (١/١١٩)، والمبدع (١/٧٦)، والإنصاف (١/١٨٠).

(٣) رقم (٢٥٣٩٣).

مستند الإجماع:

١. قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئَةً إِلَى حِينٍ﴾

[النحل: ٨٠].

فهذه الآية «في سياق الامتنان، فالظاهر شمولها لحالتي الحياة والموت»^(١)، ولا يمكن أن «يمتن بها هو نجس»^(٢).

٢. ما أخرجه البخاري^(٣) ومسلم^(٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال في شاة ميتة: «إنها حرم أكلها».

فحصر المنع في الأكل.

٣. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إنما حرم رسول الله ﷺ من الميتة لحمها، وأما الجلد والشعر والصوف، فلا بأس»^(٥).

٤. عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا بأس بصوفها -يعني الميتة- وشعرها وقرونها إذا غسل بالماء»^(٦).

الخلاف المحكي في المسألة:

القول الأول: أن صوف الميتة طاهر، وهو قول أكثر العلماء^(٧)، وهو

(١) المبدع (١/ ٧٧).

(٢) الانتصار (١/ ١٩٧).

(٣) في صحيحه كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ، (ح ١٤٩٢).

(٤) في صحيحه كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، (ح ٣٦٣).

(٥) أخرجه الدراقطني في سننه كتاب الطهارة، باب الدباغ، (ح ١١٨)، والبيهقي في الكبرى كتاب الطهارة، باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة، (ح ٨١)، وفي سننه عبد الجبار بن مسلم، قال الدارقطني (عبد الجبار ضعيف)، وينظر: تنقيح التحقيق (١/ ١١٨).

(٦) أخرجه الدراقطني في سننه كتاب الطهارة، باب الدباغ، (ح ١١٦)، وقال في سننه: «يوسف بن السّفر متروك، ولم يأت به غيره».

(٧) قال ابن المنذر: «لا بأس بشعر الميتة وصوفها وبرها، وهذا قول أكثر العلماء». الأوسط (٢/ ٢٧٣).

مذهب الحنفية^(١) والمالكية^(٢)، والحنابلة^(٣).

القول الثاني: أنه نجس، وهذا قول الشافعية^(٤)، ورواية عن الإمام أحمد^(٥)، وجاء عن عطاء أنه كرهه^(٦) ونسب إليه النووي القول بالنجاسة^(٧).

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدلوأ بما مضى ذكره في مستند الإجماع.

أدلة القول الثاني:

١. قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، وهو عام في الصوف والشعر وغيرهما^(٨).

والجواب: أن الإجماع منعقد على طهارة الصوف إذا جُزَّ من الحي^(٩)، وأن الأعضاء إذا قطعت من الحي أنها نجسة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «هذا متفق عليه بين العلماء، فلو كان حكم الشعر حكم السنام والألية لما جاز قطعه في حال الحياة، ولا كان طاهراً حلالاً. فلما اتفق العلماء على أن الشعر والصوف إذا جُزَّ من الحيوان كان طاهراً حلالاً: علم أنه ليس مثل اللحم»^(١٠)، فدل ذلك على افتراق الصوف من الميتة عن غيره، قال ابن المنذر

(١) ينظر: مختصر القدوري (ص ٤٧)، وتحفة الفقهاء (١/ ٩٨ و ٩٩).

(٢) ينظر: المدونة (١/ ٩٢)، وعميون المسائل (ص ٨٦).

(٣) ينظر: المغني (١/ ١٠٦)، والإنصاف (١/ ١٨٠).

(٤) ينظر: البيان (١/ ٧٥)، والمجموع (١/ ١٢٥).

(٥) ينظر: الفروع (١/ ١١٩)، والإنصاف (١/ ١٨٠).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (ح ٢٠٧).

(٧) ينظر: المجموع (١/ ١٢٦).

(٨) ينظر: المجموع (١/ ١٢٦).

(٩) ينظر في حكاية الإجماع: الأوسط (٢/ ٢٧٣)، والتمهيد (٧/ ٢٢٠)، والمجموع (١/ ١٢٩)،

ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢١/ ٩٨).

(١٠) مجموع الفتاوى (٢١/ ٩٨).

- رحمه الله -: «أجمع أهل العلم على أن الشاة أو البعير أو البقرة إذا قطع من أي ذلك عضو وهو حي، أن المقطوع منه نجس، وأجمعوا على أن الانتفاع بأشعارها، وأوبارها، وأصوافها جائز، إذا أخذ منها ذلك، وهي أحياء، ففيما أجمعوا عليه على الفرق بين الأعضاء والشعر والصوف والوبر بيان على افتراق أحوالها، ودل ذلك أن الذي يحتاج إلى الذكاة هو الذي إذا فات أن يذكى حرام، وأن ما لا يحتاج إلى الذكاة، ولا حياة فيه طاهر، أخذ منها ذلك وهي أحياء أو بعد موتها، إذ لا حياة فيها؛ لأنها لو كانت فيها حياة كانت كالأعضاء التي تحتاج إلى الذكاة»^(١)، ويقال للمانع: «لِمَ أبحث الانتفاع بشعر ما يؤكل لحمه إذا جزّ وهو حي؟ فإن قال: لأن الشعر لا يموت، ولا يحتاج إلى الذكاة؛ لأنه لا حياة فيه، قيل: وكذلك هو بعد موت الشاة، وإنما حرم بموت الشاة ما يموت بموتها، وما كان لا يحل إلا بالذكاة، وموافقتك إيانا على ما ذكرناه في حياة الشاة توجب عليك القول بمثل ذلك بعد موتها؛ لأن القياس منهما واحد»^(٢). فتكون الآية من العام المخصوص^(٣).

٢. حديث ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في شاة ميتة: «هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به»، فقالوا: إنها ميتة. فقال: «إنما حرم أكلها»^(٤).

والغالب أن الشاة لا تخلو من الصوف، ولم يذكر ﷺ لهم طهارته، وكذلك لو جاز الانتفاع به لبيّن ذلك ﷺ كما بينه في الجلد، فدل على نجاسة الصوف^(٥).

(١) الأوسط (٢/ ٢٧٣).

(٢) الأوسط (٢/ ٢٧٤).

(٣) بل ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أن هذه الأعيان كالصوف والشعر لا تدخل فيها حرمة الله لا لفظاً ولا معنى، وعليه فلا تدخل في الآية حتى يحتاج لتخصيصها. ينظر: الفتاوى (٢١/ ٩٧).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، (ح ٣٦٣)، وهو في صحيح البخاري بدون ذكر الدباغ كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ، (ح ١٤٩٢).

(٥) ينظر: البيان (١/ ٧٥)، والمجموع (١/ ١٢٦).

الجواب: أن في الحديث بيان المحرم من الميتة وهو قوله ﷺ: «إنها حرم أكلها»، وبيان متى ينتفع بالجلد، وذلك بعد دبغه، وما عداه يستفاد من أدلة أخرى، وقد سبق ذكر بعضها.

الراجع:

هو القول الأول القائل بطهارة صوف الميتة، لما مضى ذكره من الأدلة، ولأن الصوف ليس في حكم اللحم ولا الجلد، ولا تحله الحياة، فحياته وموته كأوراق الشجر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «الشعر حياته من جنس حياة النبات؛ لا من جنس حياة الحيوان؛ فإنه ينمو ويغذي ويطول كالزراع، وليس فيه حس ولا يتحرك بإرادته، فلا تحله الحياة الحيوانية حتى يموت بمفارقة فلا وجه لتنجيسه»^(١).

النتيجة:

أن الحنابلة - رحمهم الله - حكوا الخلاف في المسألة، ونقلوا عن الإمام أحمد - رحمه الله - رواية أخرى مما يدل على وجود الخلاف في المسألة.

المطلب الثالث

أداء أكثر من صلاة بوضوء واحد

نص الإجماع:

قال أحمد بن القاسم: سألت أحمد عن رجل صلى أكثر من خمس صلوات بوضوء واحد؟ قال: لا بأس بهذا إذا لم ينتقض وضوؤه ما ظننت أن أحداً أنكر هذا^(٢).

(١) الفتاوى (٩٨/٢١).

(٢) المغني (١/١٩٧)، ومجموع الفتاوى (٣٧٣/٢١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «وأحمد بن حنبل - رحمه الله - مع سعة علمه بآثار الصحابة والتابعين أنكر أن يكون في هذا نزاع»^(١).

حكي الإجماع:

ابن المنذر^(٢)، وابن عبد البر^(٣)، وابن قدامة^(٤)، والنووي^(٥)، وشيخ الإسلام ابن تيمية^(٦)، قال صاحب مواهب الجليل - رحمه الله -: «وهذا فرع لا يكاد يختلف العلماء فيه»^(٧).

مستند الإجماع:

أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه، فقال له عمر: لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه، قال: «عمداً صنعت يا عمر»^(٨).

النتيجة:

صحة الإجماع الوارد في هذه المسألة حتى قال ابن عبد البر - رحمه الله -: «أجمعت الأمة على أن ذلك جائز، وفي ذلك كفاية عن كل قول»^(٩).

(١) مجموع الفتاوى (٣٧٣ / ٢١).

(٢) الأوسط (١٠٩ / ١).

(٣) التمهيد (٢٣٨ / ١٨ و ٢٤١)، و (٢٩٥ / ١٩).

(٤) المغني (١٩٧ / ١).

(٥) شرح صحيح مسلم (١٦٩ / ٣).

(٦) مجموع الفتاوى (٣٧١ / ٢١ و ٣٧٣). وينظر في تفصيل المذاهب: المبسوط (٧٤ / ١)، والاختيار

لتعليل المختار (١٣ / ١)، والمدونة (٣٥ / ١)، ومواهب الجليل (٣٠٣ / ١)، والأوسط

(١٠٩ / ١)، والمجموع (٢٦٢ / ١)، ومسائل الكوسج (٢٦٥ / ٢)، ومسائل عبد الله (١٠٥ / ١)

و (١٠٦)، والمغني (١٩٧ / ١).

(٧) مواهب الجليل (٣٠٣ / ١).

(٨) أخرجه مسلم كتاب الطهارة، باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد، (ح ٢٧٧).

(٩) التمهيد (٢٣٨ / ١٨).

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «هذا قول عامة السلف والخلف، والخلاف في ذلك شاذ»^(١).

المطلب الرابع وجوب تعميم الوجه بالمسح في التيمم

نص الإجماع:

قال إسماعيل بن سعيد الشالنجي: سألت أحمد بن حنبل عن ترك مسح بعض وجهه في التيمم؟ قال: يعيد الصلاة. فقلت له: فما بال الرأس يجزئ في المسح ولم يجز أن يترك ذلك من الوجه في التيمم؟ فقال: لم يبلغنا أن أحداً ترك ذلك من تيممه^(٢).

قال ابن رجب - رحمه الله -: «كلام الإمام أحمد يدل على حكاية الإجماع»^(٣).

حكى الإجماع:

١. محمد الجوهرى حيث قال - رحمه الله -: «أجمعوا أن من تيمم على بعض وجهه أو بعض يديه لم يجزه إن صلى به إلا أبا حنيفة عليه السلام فإنه قال - في إحدى روايتين عنه -: يجزئه ذلك»^(٤).

٢. ابن عبد البر - رحمه الله - حيث قال: «أجمعوا أنه لا يجوز غسل بعض الوجه في الوضوء ولا مسح بعضه في التيمم»^(٥).

(١) مجموع الفتاوى (٣٧١ / ٢١).

(٢) الفتح (٥١ / ٢).

(٣) الفتح (٥١ / ٢).

(٤) نواذر الفقهاء (ص ٥٥)، ونقله وأقره ابن القطان في الإقناع (٩٣ / ١).

(٥) الاستذكار (٣٠ / ٢)، والتمهيد (١٢٥ / ٢٠).

٣. النووي - رحمه الله - حيث قال: «أجمع المسلمون على أن الوجه يستوعب في التيمم كالوضوء»^(١).

مستند الإجماع:

قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، فالتيمم بدل من الوضوء «والقياس أن البدل من الشيء يكون مثله»^(٢)، فكما يجب استيعاب جميع الوجه في الوضوء فكذلك في التيمم^(٣).

الخلاف المحكي في المسألة:

القول الأول: وجوب تميم الوجه بالمسح في التيمم، وقد مضى حكاية بعض أهل العلم الإجماع عليه، وهو قول المالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والأصح عند الحنفية^(٧).

القول الثاني: أنه لا يجب استيعاب مسح الوجه في التيمم، وهو قول للحنفية^(٨)، وقول الظاهرية^(٩)، قال ابن حزم - رحمه الله -: «ولم يأت بالاستيعاب في التيمم قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب»^(١٠).

(١) المجموع (١٦٩/٢).

(٢) المجموع (١٦٩/٢).

(٣) ينظر: الحاوي (٢٤٨/١)، المبدع (١٢٧/١).

(٤) ينظر: المعونة (١٠٢/١)، وبداية المجتهد (١٠٧/١).

(٥) ينظر: الحاوي (٢٣٤/١)، والمجموع (١٦٩/٢).

(٦) ينظر: الإرشاد (ص ٣٦)، والمغني (٣٣١/١)، والإنصاف (٢٢٢/٢).

(٧) ينظر: تحفة الفقهاء (١/٦٩ و ٧٠)، والهداية (٢٧/١).

(٨) ينظر: تحفة الفقهاء (١/٦٩ و ٧٠)، والاختيار (٢٩/١).

(٩) المحلى (٩٣/٢) و ٩٩.

(١٠) المحلى (١٠٠/٢).

واستدل أصحاب القول الأول بما مضى في مستند الإجماع من «قوله تعالى ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾»، والباء زائدة فصار كأنه قال: فامسحوا وجوهكم وأيديكم منه، فيجب تعميمهما كما يجب تعميمهما بالغسل»^(١).

واستدل أصحاب القول الثاني: بعدم وجود دليل يدل على ذلك^(٢).

والجواب: أنه لا يسلم عدم وجود الدليل، فقد ذكر أصحاب القول الأول دليلهم على قولهم.

النتيجة:

صحة الإجماع؛ لأن الإمام أحمد - رحمه الله - حكى الإجماع على ذلك، وحكاه غير واحد من أهل العلم من مذاهب مختلفة، والخلاف قد يكون متأخراً فلا يعتد به، لاسيما وأن القول الأصح عند الحنفية هو الموافق للإجماع، وأما خلاف الظاهرية - رحمه الله - فقد ذكر الإمام ابن تيمية - رحمه الله - أن ما انفردوا به فهو خطأ^(٣).



(١) المغني (١/ ٣٣٢).

(٢) المحلى (٢/ ١٠٠).

(٣) منهاج السنة (٥/ ١٧٨).

المبحث الثاني الإجماعات في كتاب الصلاة

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول لباس المرأة في الصلاة

نص الإجماع:

قال الإمام أحمد - رحمه الله - : «اتفق عامتهم^(١) على الدرع^(٢) والخمار^(٣)، وما زاد فهو خير وأستر»^(٤).

حكى الإجماع:

ابن المنذر^(٥)، وابن عبد البر^(٦).

(١) أشار ابن النجار - رحمه الله - أن لفظة (عامّة) كلفظة (جميع). ينظر: شرح الكوكب المنير (١٢٨/٣).

(٢) درع المرأة: قميصها. لسان العرب مادة (د.ر.ع)، «قال أبو طالب: قيل لأحمد: الدرع القميص؟ قال: يشبه القميص، لكنه سابغ يغطي رجليها». فتح الباري لابن رجب (١٩٨/٢).

(٣) ما تغطي به المرأة رأسها. المطلع (ص ١٤).

(٤) المغني (٣٣٠/٢)، والمبدع (٣٦٦/١)، وشرح المنتهى (٣٠٣/١).

(٥) الإجماع (ص ٤٩)، والأوسط (٦٩/٥) و (٧٥).

(٦) التمهيد (٣٦٨/٦).

قال ابن عبد البر - رحمه الله -: «وهو قول فقهاء الأمصار»^(١).

مستند الإجماع:

حديث أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار؟ قال: «إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها»^(٢).

قال ابن رجب - رحمه الله -: «قال كثير من الصحابة، ومن بعدهم: تصلي المرأة في درع وخمار. إشارة منهم: إلى أنه يجب عليها ستر رأسها وجسدها»^(٣).

فابن رجب نسب إلى كثير من الصحابة رضي الله عنهم القول بذلك، فمن أراد أن ينسب إليهم قولاً غير ذلك لزمه إثباته، ومن اشترط أن ينطق الصحابة كلهم بالقول، فقد قال شططاً، بل يكفي أن يقول أحد الصحابة قولاً ويشتهر ولا يُنكر عليه، فكيف إذا قال بالقول كثير منهم، وحكاه بعض الأئمة إجماعاً.

النتيجة:

لم أر فيما اطلعت عليه من خالف في أن المرأة تستر بدنًا ورأسها في الصلاة، وأن ما زاد من الأثواب في سترها فهو أفضل، قال ابن المنذر - رحمه الله -: «لا أحسب ما روي عن الأوائل ممن أمر بثلاثة أثواب، أو

(١) الاستذكار (٤٤٢/٥)، وينظر في تفصيل المذاهب: مختصر الطحاوي (ص ٢٨)، والهداية (٤٥/١)، والإشراف (٢٦٢/١)، وبداية المجتهد (١٦٧/١)، والأم (٢/٢٠١)، والبيان (١٢١/٢)، والمغني (٣٣٠/٢)، والمبدع (٣٦٦/١).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة، (ح ٦٤٠)، والدارقطني في ما يجوز أن تصلي فيه المرأة من الثياب، (ح ١٧٨٥)، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة، باب ما تصلي فيه المرأة من الثياب، (ح ٣٢٥٠)، قال ابن الجوزي في التحقيق (٢/٣٤٨)، وابن عبد الهادي في التنقيح (١١٣/٢) «فيه مقال، وهو أن عبد الرحمن بن عبد الله: ضعفه يحيى، وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به»، وفيه أم محمد لا تعرف، وصوب بعضهم وقفه. ينظر: بلوغ المرام (ص ٦٥).

(٣) فتح الباري (١٩٧/٢).

أربعة إلا استحباباً واحتياطاً لها والله أعلم، ولا أعلم أحداً من أهل العلم يوجب عليها الإعادة»^(١).

المطلب الثاني

الإنصات لقراءة الإمام في الصلاة الجهرية

نص الإجماع:

قيل للإمام أحمد - رحمه الله - : إن فلاناً قال : قراءة فاتحة الكتاب - يعني خلف الإمام - مخصوص من قوله : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٢٠٤] فقال : عمن يقول هذا؟! أجمع الناس أن هذه الآية في الصلاة^(٢).

وقال - رحمه الله - : «ما سمعنا أحداً من أهل الإسلام يقول : إن الإمام إذا جهر بالقراءة لا تجزئ صلاة من خلفه إذا لم يقرأ. وقال : هذا النبي ﷺ وأصحابه والتابعون... ما قالوا الرجل صلى خلف الإمام، وقرأ إمامه، ولم يقرأ هو : صلاته باطلة»^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «ذكر أحمد بن حنبل الإجماع على أنها نزلت في ذلك، وذكر الإجماع على أنه لا تجب القراءة على المأموم حال الجهر»^(٤).

(١) الأوسط (٥ / ٧٥).

(٢) مسائل أبي داود (ص ٤٨)، رقم المسألة (٢٢٣)، وينظر: المغني (٢ / ٢٦١)، والشرح الكبير (٤ / ٣١٢)، والمبدع (٢ / ٥٢)، وفقح الباري لابن رجب (٥ / ٤٩٠ و ٤٩٩)، قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : «أجمع الناس على أنها نزلت في الصلاة، وأن القراءة في الصلاة مرادة من هذا النص».

مجموع الفتاوى (١٨ / ٢٠)، وينظر: مجموع الفتاوى (٢٢ / ٢٩٥)،

(٣) المغني (٢ / ٢٦٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٣ / ٢٦٩).

وعلى هذا فلا يقرأ المأموم حتى الفاتحة في صلاته أثناء قراءة إمامه.

حكي الإجماع:

الطحاوي - رحمه الله - ^(١)، ونقله عنه وأقره ابن القطان - رحمه الله - ^(٢).
وحكاه أيضاً ابن قدامة - رحمه الله - ^(٣).

مستند الإجماع:

١. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

٢. قوله ﷺ: «وإذا قرأ فأنصتوا» ^(٤).

٣. قوله ﷺ: «من كان له إمام فقراءته له قراءة» ^(٥).

(١) شرح معاني الآثار (١/٤٠٦).

(٢) الإقناع في مسائل الإجماع (١/١٥٢) ونصه: «لا يختلفون أن المأموم لا يقرأ خلف الإمام فيما يجهر فيه بالقراءة».

(٣) المغني (٢/٢٦٢).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، (ح ٤٠٤)، وقد اختلف العلماء في صحة هذا الكلام عن رسول الله ﷺ فقال البيهقي في معرفة السنن (٣/٧٥): «أجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في الحديث، وأنها ليست بمحفوظة»، وينظر: علل ابن أبي حاتم (١/٣٣٨)، والإلزامات والتتبع للدارقطني (ص ٢٣٩)، سئل الإمام مسلم - رحمه الله - عن حديث أبي هريرة أصحيح، يعني: «وإذا قرأ فأنصتوا»؟ فقال: هو عندي صحيح، فقبل له: لم تم ترضعه ههنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه. ينظر: صحيح مسلم كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة (ص ١٧٤)، قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «وإذا قرأ فأنصتوا» صححه أحمد، وإسحاق، ومسلم بن الحجاج، وغيرهم، وعلله البخاري بأنه اختلف فيه، وليس ذلك بقادح في صحته». الفتاوى (٢٢/٣٤٠)، وقال: «هذه الزيادة صححها مسلم، وقبله أحمد بن حنبل، وغيره، وضعفها البخاري، وهذه الزيادة مطابقة للقرآن، فلم يرد بها حديث صحيح لوجب العمل بالقرآن». الفتاوى (١٨/٢٠)، وينظر: الفتاوى (٢٣/٢٧٢).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم (١٤٦٤٣)، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلوات، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، (ح ٨٥٠) قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «هذا الحديث روي مرسلًا ومسنَدًا، =

٤. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة أظن أنها الصبح، فلما قضى صلاته، قال: «هل قرأ منكم أحد؟» قال رجل: أنا، قال: «أقول مالي أنزع القرآن». قال الزهري: فانتهى الناس عن القراءة فيما يجهر به رسول الله ﷺ ^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «كلام الزهري.. من أدل الدلائل على أن الصحابة لم يكونوا يقرأون في الجهر مع النبي ﷺ، فإن الزهري من أعلم أهل زمانه، أو أعلم أهل زمانه بالسنة، وقراءة الصحابة خلف النبي ﷺ، إذا كانت مشروعة واجبة أو مستحبة تكون من الأحكام العامة التي يعرفها عامة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فيكون الزهري من أعلم الناس بها فلو لم يبينها لاستدل بذلك على انتفائها فكيف إذا قطع الزهري بأن الصحابة لم يكونوا يقرأون خلف النبي ﷺ في الجهر» ^(٢).

وقال: «الزهري أعلم التابعين في زمنه بسنة رسول الله ﷺ، وهذه المسألة مما تتوفر الدواعي والهمم على نقل ما كان يفعل فيها خلف النبي

= لكن أكثر الأئمة الثقة روه مرسلًا عن عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ، وأسند بعضهم، ورواه ابن ماجه مسنداً، وهذا المرسل قد عضده ظاهر القرآن، والسنة، وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين، ومرسله من أكابر التابعين، ومثل هذا المرسل يحتج به باتفاق الأئمة الأربعة، وغيرهم، وقد نص الشافعي على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل». الفتاوى (٢٣/ ٢٧١). وينظر: العلل لابن أبي حاتم (ح ٢٨٢)، قال ابن حجر -رحمه الله-: «له طرق عن جماعة من الصحابة وكلها معلولة». التلخيص الخبير (٢/ ٦٥٨).

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم (٧٢٧٠)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب من كره القراءة بفتحة الكتاب إذا جهر الإمام (ح ٨٢٨) والترمذي في كتاب المواقيت، باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة، (ح ٣١٢) وقال: «حديث حسن»، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به (ح ٩١٩)، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلوات، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، (ح ٨٤٨)، وذهب شيخ الإسلام إلى تقويته. ينظر: الفتاوى (٢٣/ ٢٧٣ و ٢٧٤).

(٢) الفتاوى (٢٣/ ٢٧٤).

ﷺ، ليس ذلك مما ينفرد به الواحد والاثنان، فجزم الزهري بهذا من أحسن الأدلة على أنهم تركوا القراءة خلفه حال الجهر بعدما كانوا يفعلونه، وهذا يؤيد ما تقدم ذكره ويوافق قوله: (وإذا قرأ فأنصتوا) ولم يستثن فاتحة، ولا غيرها^(١).

٥. سئل زيد بن ثابت رضي الله عنه عن القراءة مع الإمام؟ فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء^(٢).

الخلاف المحكي في المسألة:

حاصل الخلاف على ثلاثة أقوال^(٣):

القول الأول: وجوب قراءة المأموم للفاتحة مطلقاً في الصلوات الجهرية والسرية، وهو قول الشافعي في الجديد^(٤)، ورواية عن الإمام أحمد، استظهرها صاحب الفروع^(٥).

القول الثاني: ليس على المأموم قراءة لا في السرية ولا الجهرية، وهو قول الحنفية^(٦).

(١) الفتاوى (٣١٨/٢٣).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد، باب سجود التلاوة، (ح ٥٧٧)، قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «ومعلوم أن زيد بن ثابت من أعلم الصحابة بالسنة، وهو عالم أهل المدينة، فلو كانت القراءة بالفاتحة أو غيرها حال الجهر مشروعة، لم يقل: لا قراءة مع الإمام في شيء... ولو كانت القراءة واجبة على المأموم لكان هذا من العلم العام الذي بينه النبي ﷺ بيانا عاماً، ولو بين ذلك لهم لكانوا يعملون به عملاً عاماً». ينظر: الفتاوى (٣٢٣/٢٣ و ٣٢٤).

(٣) قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «للعلماء فيه نزاع واضطراب مع عموم الحاجة إليه. وأصول الأقوال ثلاثة: طرفان، ووسط. فأحد الطرفين أنه لا يقرأ خلف الإمام بحال. والثاني: أنه يقرأ خلف الإمام بكل حال. والثالث: وهو قول أكثر السلف؛ أنه إذا سمع قراءة الإمام أنصت ولم يقرأ، فإن استماعه لقراءة الإمام خير من قراءته». الفتاوى (٢٦٥/٢٣).

(٤) ينظر: المهذب (١/ ٢٤٠)، والبيان (٢/ ١٩٤).

(٥) ينظر: الفروع (٢/ ١٩٠)، ونصره في النكت على المحرر (١/ ١١١)، والإنصاف (٤/ ٣٠٣ و ٣٠٤).

(٦) ينظر: مختصر الطحاوي (ص ٢٧)، والهداية (١/ ٥٦).

القول الثالث: ليس على المأموم قراءة إذا جهر الإمام بالقراءة، وهو قول المالكية^(١)، والقول القديم للشافعي^(٢)، والمذهب عند الحنابلة^(٣)، وهو اختيار ابن المنذر^(٤)، وشيخ الإسلام ابن تيمية^(٥).

استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:

١. حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال الرسول ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٦).

٢. حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج» ثلاثاً، غير تمام، فقيل لأبي هريرة: إنا نكون وراء الإمام، فقال: اقرأ بها في نفسك^(٧).

٣. حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح فتقلت عليه فيها القراءة، فلما انصرف رسول الله ﷺ من صلاته أقبل علينا بوجهه فقال: «إني لأراكم تقرأون خلف إمامكم إذا جهر؟» قال: قلنا: أجل، فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(٨).

(١) ينظر: عيون المسائل (ص ١١٧)، والإشراف (١/ ٢٣٨)، والكافي (ص ٤٠).

(٢) ينظر: المهذب (١/ ٢٤٠)، والبيان (٢/ ١٩٤).

(٣) ينظر: رؤوس المسائل للعكبري (١/ ١٨٧)، والمغني (٢/ ٢٥٩)، والمبدع (٢/ ٥١)، والإنصاف (٤/ ٣٠٣).

(٤) ينظر: الأوسط (٣/ ١١١).

(٥) ينظر: الفتاوى (١٨/ ٢٠)، و(٢٢/ ٢٩٥)، و(٢٣/ ٣٣٠).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، (ج ٧٥٦)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، (ح ٣٩٤).

(٧) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، (ح ٣٩٥).

(٨) أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم (٢٢٧٤٥)، وأبوداود في كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، (ح ٨٢٣)، والترمذي كتاب مواقيت الصلاة، باب ما جاء في القراءة خلف الإمام، (ح ٣١١)، والحديث ضعّفه الإمام أحمد - رحمه الله -، قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: =

٤. عن يزيد بن شريك قال: سألت عمر عن القراءة خلف الإمام؟ فأمرني أن أقرأ، قال: قلت: وإن كنت أنت؟ قال: وإن كنت أنا، قلت: وإن جهرت؟ قال: وإن جهرت^(١).

واستدل أصحاب القول الثاني والثالث بما مضى ذكره من الأدلة في مستند الإجماع، وبالاعتبار قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «فلو كانت القراءة في الجهر واجبة على المأموم للزم أحد أمرين: إما أن يقرأ مع الإمام، وإما أن يجب على الإمام أن يسكت له حتى يقرأ، ولم نعلم نزاعاً بين العلماء أنه لا يجب على الإمام أن يسكت لقراءة المأموم بالفاحة، ولا غيرها، وقراءته معه منهي عنها بالكتاب والسنة. فثبت أنه لا تجب عليه القراءة معه في حال الجهر بل نقول: لو كانت قراءة المأموم في حال الجهر والاستماع مستحبة لاستحب للإمام أن يسكت لقراءة المأموم، ولا يستحب للإمام السكوت ليقرأ المأموم عند جماهير العلماء»^(٢).

وأجابوا عن أدلة القول الأول بما يأتي:

١. أن حديث عبادة رضي الله عنه قد خُصَّ منه المأموم إذا كان يسمع قراءة إمامه، ودليل التخصيص الآية ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، والإجماع الذي حكاه الإمام أحمد -رحمه الله- فيها.

= «هذا الحديث معلل عند أئمة الحديث بأمر كثيرة، ضعفه أحمد، وغيره من الأئمة». ينظر: الفتاوى (٢٣/٢٨٦)، والنكت على المحرر (١/١١٦) وقد ذهب صاحب النكت إلى تقويته وأنه صالح للاحتجاج.

(١) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٣/١٠٩)، والدارقطني في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة وخلف الإمام، (ح ١٢١)، وقال: «هذا إسناد صحيح»، وبنحوه أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم (٢٧٧٦).

(٢) الفتاوى (٢٣/٢٧٦).

٢. أن ما استدل به أصحاب القول الأول عمومات قد دخلها التخصيص فكانت عمومات غير محفوظة، بخلاف أدلة أصحاب القول الآخر فهي عمومات محفوظة لم يدخلها التخصيص، قال شيخ الإسلام - رحمه الله - عن أدلة القول الأول: «فهذا عموم قد خُصَّ منه المسبوق، بحديث أبي بكر، وغيره، وخُصَّ منه الصلاة بإمامين فإن النبي ﷺ لما صلى بالناس وقد سبقه أبو بكر ببعض الصلاة قرأ من حيث انتهى أبو بكر، ولم يستأنف قراءة الفاتحة؛ لأنه بنى على صلاة أبي بكر، فإذا سقطت عنه الفاتحة في هذا الموضع فعن المأموم أولى. وخص منه حال العذر، وحال استماع الإمام حال عذر، فهو مخصوص، وأمر المأموم بالإنصات لقراءة الإمام لم يخص معه شيء لا بنص خاص ولا إجماع، وإذا تعارض عمومان أحدهما محفوظ، والآخر مخصوص، وجب تقديم المحفوظ»^(١).

٣. قول أبي هريرة رضي الله عنه: «اقرأ بها في نفسك»، ليس فيها دلالة، قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : «وقوله: «اقرأ بها في نفسك»، مجمل، فإن أراد ما أراد غيره من القراءة في حال المخافة، أو سكوت الإمام، لم يكن ذلك مخالفاً لقول أولئك، يؤيد هذا أن أبا هريرة ممن روى قوله: (وإذا قرأ فأنصتوا)»^(٢).

٤. قوله ﷺ: «تقرأون خلف إمامكم إذا جهر»؟ قال: قلنا: أجل، فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعلوا إلا بأمر القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»، فعلى القول بصحته، فالجواب عنه: «أن النبي ﷺ لم يكن يعلم: هل يقرأون وراءه بشيء أم لا؟ ومعلوم أنه لو كانت القراءة واجبة على المأموم لكان قد أمرهم بذلك، وأن تأخير البيان عن وقت الحاجة

(١) الفتاوى (٢٣/ ٢٩٠ و ٢٩١)، وينظر: الأوسط (٣/ ١١١).

(٢) الفتاوى (٢٣/ ٣٠٠).

لا يجوز، ولو بين ذلك لهم لفعله عامتهم، لم يكن يفعله الواحد أو الاثنان منهم، ولم يكن يحتاج إلى استفهامه. فهذا دليل على أنه لم يوجب عليهم قراءة خلفه حال الجهر، ثم إنه لما علم أنهم يقرأون ناههم عن القراءة بغير أم الكتاب، وما ذكر من التباس القراءة عليه تكون بالقراءة معه حال الجهر، سواء كان بالفاحة أو غيرها، فالعلة متناولة للأمرين، فإن ما يوجب ثقل القراءة والتباسها على الإمام منهي عنه^(١).

٥. ما نقل عن بعض الصحابة رضي الله عنه فهو محتمل، ويمكن حمله على حال سكوت الإمام، وفي الركعات التي لا يجهر فيها الإمام بالقراءة، أما حمل قولهم رضي الله عنه على أنه يجب على المأموم أن يقرأ والإمام يجهر بالقراءة فبعيد، لا سيما مع الإجماع الذين حكاه الإمام أحمد - رحمه الله -، قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «ومعلوم أن النهي عن القراءة خلف الإمام في الجهر متواتر عن الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، كما أن القراءة خلف الإمام في السر متواترة عن الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم»^(٢)، «فلا يمكن تغيير الأصول الكلية الثابتة في الكتاب والسنة في هذا [بالأمر] المحتمل»^(٣).

النتيجة:

أن الإجماع الذي حكاه الإمام أحمد - رحمه الله - صحيح لولا أثر عمر رضي الله عنه، وعلى كل حال فإيجاب القراءة على المأموم حال جهر الإمام بالقراءة محل نظر، وقول عمر رضي الله عنه لا يدل على وجوب قراءتها حال جهر الإمام بالقراءة، بل قد يكون أرشده من باب الأخذ بالأحوط، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية

(١) الفتاوى (٢٣/٣١٥).

(٢) الفتاوى (٢٣/٣٠٧).

(٣) الفتاوى (٢٣/٣١٩).

- رحمه الله - عن إيجاب القراءة في حال الجهر: «إنه شاذ»^(١)، ونص - رحمه الله - : «أن النهي عن القراءة خلف الإمام في الجهر متواتر عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم»^(٢).

وما ورد من أدلة تدل على وجوب القراءة فهي محمولة على حال السر والمخافتة، لا على أثناء قراءة الإمام؛ جمعاً بين النصوص، والله أعلم^(٣).

المطلب الثالث

الإدراك للركوع إدراك للركعة

نص الإجماع:

قال الإمام أحمد - رحمه الله - : «لم نعلم الناس اختلفوا أنه إذا ركع مع الإمام أن الركعة تجزئه وإن لم يقرأ»^(٤).

قال ابن رجب - رحمه الله - : «وذكر الإمام أحمد في رواية أبي طالب: أنه لم يخالف في ذلك أحد من أهل الإسلام، هذا مع كثرة اطلاعه، وشدة ورعه في العلم وتحريه»^(٥).

(١) الفتاوى (٢٣/ ٢٨٤).

(٢) الفتاوى (٢٣/ ٣٠٧).

(٣) قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : «الذي عليه جمهور العلماء هو الفرق بين حال الجهر، وحال المخافتة، فيقرأ في حال السر، ولا يقرأ في حال الجهر، وهذا أعدل الأقوال؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ فإذا قرأ الإمام فليستمع، وإذا سكت فليقرأ فإن القراءة خير من السكوت الذي لا استماع معه. ومن قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات، كما قال النبي ﷺ فلا يفوت هذا الأجر بلا فائدة بل يكون إما مستمعاً، وإما قارئاً». الفتاوى (٢٣/ ٣٣٠).

(٤) مسائل عبد الله رقم المسألة (٣٤٥). وينظر في تفصيل المذاهب: المبسوط (٢/ ١٤٥)، والعناية (٢/ ٢٦٠)، والمدونة (١/ ٧٠)، والقوانين الفقهية (ص ١٦١)، والمهذب (١/ ٣٠٧)، والمجموع (٤/ ٨٠)، والمغني (٢/ ١٨٢)، والإنصاف (٤/ ٢٩٣).

(٥) فتح الباري (٨/ ٥).

من حكي الإجماع من أهل العلم:

١. إسحاق بن راهويه - رحمه الله - حيث قال: «أجمع الخلق أن كل من أدرك الإمام راعياً فركع معه ركعة أدرك تلك الركعة وقراءتها»^(١).
٢. ابن عبد البر - رحمه الله - حيث قال: «أجمعوا أن إدراكها بإدراك الركوع مع الإمام»^(٢).
٣. النووي - رحمه الله - نقل الاتفاق وأقره^(٣)، بل قال: «أطبق عليه الناس»^(٤) يعني إدراك الركعة بإدراك الركوع.
٤. ابن القطان - رحمه الله -^(٥).
٥. ابن مفلح - رحمه الله - نقل الإجماع وأقره^(٦).
٦. ابن رجب - رحمه الله - نقل الإجماع، وحكم على القول الآخر بأنه شاذ، محدث^(٧).

مستند الإجماع:

١. ما جاء عن أبي بكرة رضي الله عنه أنه انتهى إلى النبي ﷺ، وهو راعٍ، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «زادك الله حرصاً ولا تعد»^(٨).

(١) مسائل الكوسج رقم المسألة (٣٣٠٠)، وينظر المسألة رقم (١٩٥)، وينظر: الاستذكار (١٩٨/٤)، وفتح الباري لابن رجب (٨/٥).

(٢) الاستذكار (٦٧/٥).

(٣) المجموع (٨١/٤).

(٤) المجموع (٨٠/٤).

(٥) الإقناع (١٥٢/١).

(٦) النكت على المحرر (١١٣/١).

(٧) فتح الباري (٨/٥ و ١٠).

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف، (ح ٧٨٣).

٢. قول النبي ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»^(١).

والمراد: من أدرك الركوع، فإن الركعة تسمى باسم الركوع^(٢).

٣. قال ابن مسعود رضي الله عنه: «من أدرك الركوع فقد أدرك»^(٣)، وجاء عن غيره من الصحابة^(٤).

قال ابن رجب -رحمه الله-: «ولم يكن حرص أبي بكر على الركوع دون الصف إلا لإدراك الركعة، وكذلك كل من أمر بالركوع دون الصف من الصحابة^(٥)، ومن بعدهم أنها أمر به لإدراك الركعة، ولو لم تكن الركعة تدرك به لم يكن فيه فائدة بالكلية، ولذلك لم يقل منهم أحد: أن من أدركه ساجداً فإنه يسجد حيث أدركته السجدة، ثم يمشي بعد قيام الإمام حتى يدخل الصف، ولو كان الركوع دون الصف للمسارعة إلى متابعة الإمام فيما لا يعتد به من الصلاة، لم يكن فرق بين الركوع والسجود في ذلك.

وهذا أمر يفهمه كل أحد من هذه الأحاديث، والآثار الواردة في الركوع خلف الصف، فقول القائل: لم يصرحوا بالاعتداد بتلك

(١) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة، (ح ٥٨٠)، ومسلم

كتاب المساجد، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، (ح ٦٠٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٣٢).

(٣) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٤/ ١٩٥ و ١٩٦) جازماً به أنه من قول ابن مسعود رضي الله عنه، وأخرج

عبد الرزاق في مصنفه برقم (٣٣٧٢) عنه رضي الله عنه أنه قال: «من فاتته الركعة فلا يعتد بالسجود» وبنحوه أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (ح ٢٦٣١)، وأخرج البيهقي في الكبرى في كتاب الصلاة، باب إدراك الإمام في الركوع، برقم (٢٥٧٨) عنه رضي الله عنه أنه قال: «من لم يدرك الإمام راعياً لم يدرك تلك الركعة».

(٤) ينظر: الأوسط (٤/ ١٩٦)، والسنن الكبرى للبيهقي كتاب الصلاة، باب إدراك الإمام في الركوع.

(٥) ينظر: مصنف عبد الرزاق (ح ٣٣٨٠ و ٣٣٨١ و ٣٣٨٢ و ٣٣٨٣)، ومصنف ابن أبي شيبة

(ح ٢٦٣٧ و ٢٦٣٩ و ٢٦٤٠)، والسنن الكبرى للبيهقي كتاب الصلاة، باب من ركع دون

الصف، برقم (٢٥٨٥ و ٢٥٨٦ و ٢٥٨٧).

الركعة، هو من التعنت، والتشكيك في الواضحات، ومثل هذا إنما يحمل عليه الشذوذ عن جماعة العلماء، والانفراد عنهم بالمقالات المنكرة عندهم»^(١).

النتيجة:

صحة الإجماع الذي حكاه الإمام أحمد - رحمه الله - وما ذكر من خلاف فهو متأخر، لا يرد به الإجماع، وإن قال به بعض المحدثين، فليس لهم سلف في قولهم،^(٢) بل قال ابن رجب - رحمه الله - عن القول الآخر إنه: «شذوذ عن أهل العلم، ومخالفة لجماعتهم»^(٣)، وإنه: «محدث لا سلف لأصحابه»^(٤).

المطلب الرابع تحليل الصلاة التسليم

نص الإجماع:

قال ابن رجب - رحمه الله -: «تحليل الصلاة التسليم... حكاه الإمام أحمد إجماعاً»^(٥).

لم أقف فيما اطلعتُ على من حكى الإجماع إلا ما جاء في قول ابن القطان - رحمه الله -: «أجمع أهل العلم أن الصلاة لا تتم إلا بالسلام منها إلا أبا حنيفة»^(٦).

(١) فتح الباري (١٢/٥).

(٢) قال الإمام أحمد: «إياك أن تتكلم بكلمة واحدة ليس لك فيها إمام». تهذيب الأجوبة (١/٣٠٧).

(٣) فتح الباري (١٠/٥).

(٤) فتح الباري (١١/٥).

(٥) فتح الباري (٢١٦/٥).

(٦) الإقناع (١/١٣٦).

مستند الإجماع:

١. قوله ﷺ: «تحليلها التسليم»^(١)، فقصر ﷺ انحلال الصلاة بالتسليم.
٢. قوله ﷺ: «إذا شك أحدكم في صلاة فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدتين»^(٢). فقد أمر الرسول ﷺ بالسلام في نهاية الصلاة^(٣).
٣. أن النبي ﷺ كان يسلم من صلاته، ويديم ذلك، ولا يخل به، وقد قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^{(٤) (٥)}.

الخلاف المحكي في المسألة:

اختلف أهل العلم على قولين:

- القول الأول: أنه لا يجزئ غير السلام، قال النووي -رحمه الله-: «وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم»^(٦)، وهو قول المالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، والحنابلة^(٩).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الإمام يحدث بعدما يرفع رأسه (ح ٦١٨)، والترمذي في كتاب الطهارة، باب أن مفتاح الصلاة الطهور (ح ٣)، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب مفتاح الصلاة الطهور (ح ٢٧٥)، من حديث علي بن أبي طالب قال الترمذي: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن»، قال ابن حجر: «أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح». ينظر: الفتح (٤١٧/٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان (ح ٤٠١) واللفظ له، ومسلم كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة (ح ٥٧٢).

(٣) ينظر: المحلى (١٦٥/٣).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة (ح ٦٣١).

(٥) المغني (٢٤١/٢).

(٦) المجموع (٣٢٠/٣).

(٧) ينظر: الإشراف (٢٥٢/١)، والكافي (ص ٤٢).

(٨) ينظر: الأم (٢٧٨/٢)، والمجموع (٣٢٠/٣).

(٩) ينظر: رؤوس المسائل للعكبري (٢٠٣/١)، والمغني (٢٤٠/٢).

القول الثاني: السلام ليس بفرض، ويجزئ غيره، وهو قول الحنفية^(١).

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بما مضى ذكره في مستند الإجماع.

واستدل أصحاب القول الثاني:

١. بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا أحدث -يعني الرجل- وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته»^(٢).
 ٢. بما روي عن علي رضي الله عنه قال: «إذا جلس الإمام في الرابعة ثم أحدث فقد تمت صلاته فليقم حيث شاء»^(٣).
 ٣. أن الرسول ﷺ لم يعلم الميء في صلاته^(٤) السلام، ولو كان فرضاً لأخبره به، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز^(٥).
- والجواب: أن الدليل الأول والثاني ضعيفان، وأما حديث الميء في صلاته فتوجيهه أن يقال: غايته أن يكون قد سكت الرسول ﷺ عن وجوبه ونفيه، وإيجابه إنما هو بالأدلة الأخرى الموجبة له، وعلى أنه ﷺ إنما علمه ما أساء فيه، وهو لم يسم في السلام^(٦)، قال ابن القيم -رحمه الله-: «وترك

(١) ينظر: مختصر اختلاف العلماء (١/٢٢٢)، والهداية (١/٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الإمام يحدث بعدما يرفع رأسه من آخر الركعة، برقم (٦١٧)، والترمذي واللفظ له في كتاب مواقيت الصلاة، باب ما جاء في الرجل يحدث في التشهد، برقم (٤٠٨) وقال: «هذا حديث ليس إسناده بذلك القوي»، وقد ذكر النووي -رحمه الله- اتفاق الحفاظ على كون الحديث ضعيفاً. ينظر: المجموع (٣/٣٢١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم (٨٥٥٦)، وضعفه الإمام أحمد -رحمه الله-، وذكر النووي أنه ضعيف لا حجة فيه. ينظر: جلاء الأفهام (ص ٤٠٤)، وفتح الباري لابن رجب (٥/٢١٦)، والمجموع (٣/٣٢١).

(٤) حديث الميء في صلاته، أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها (ح ٧٥٧)، ومسلم كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (ح ٣٩٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) ينظر: المجموع (٣/٣٢٠)، وجلاء الأفهام (ص ٤٠٧ و ٤٠٨).

(٦) وقد استظهر هذا ابن القيم -رحمه الله- في تهذيب السنن (١/٥١).

أمره للمسيء به يحتمل أموراً، منها: أنه لم يسئ فيه، ومنها: أنه وجب بعد ذلك، ومنها: أنه علمه معظم الأركان وأهمها، وأحال بقية تعليمه على مشاهدته ﷺ في صلاته، أو على تعليم بعض الصحابة له...»^(١).

النتيجة:

لم أجد من أجاز العدول عن السلام إلى غيره في عهد الصحابة ﷺ فيما وقفتُ عليه، ولعل ما نقل عن الإمام أحمد -رحمه الله- من إجماع محمول على ذلك العصر، قال ابن القيم -رحمه الله-: «لم يكونوا يعرفون الخروج منها -أي الصلاة- إلا بالسلام»^(٢)، ولو لم يثبت الإجماع فالقول الأول هو الصحيح بلا شك؛ لظهور الأدلة وقوتها، لا سيما وأن صلاة الجنابة لا خلاف في أن تحليلها التسليم، قال ابن القيم -رحمه الله-: «هذا قول أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يعرف عنهم فيه خلاف، وهو قول الأئمة الأربعة، وجمهور الأمة»^(٣)، فالصلوات الخمس أولى.

المطلب الخامس

لا يعيد المأموم الصلاة إذا أداها خلف إمام محدث لا يعلم بحديثه، وكان الإمام ناسياً لحديثه

نص الإجماع:

قال أبو يعلى -رحمه الله-: «اعتمد أحمد -رحمه الله- في المسألة على إجماع الصحابة ﷺ»^(٤).

(١) جلاء الأفهام (ص ٤٠٨).

(٢) تهذيب السنن (١/ ٥١).

(٣) تهذيب السنن (١/ ٥٢).

(٤) التعليق الكبير (١/ ٣٥٠).

فالإمام أحمد - رحمه الله - هنا قرر صحة الإجماع، واعتمد عليه.

من حكي الإجماع:

١. ابن عبد البر - رحمه الله - حيث قال بعد ذكره لآثار الصحابة في المسألة: «وهذا في جماعتهم من غير نكير من واحد منهم»^(١).
٢. الماوردي - رحمه الله - حيث قال بعد ذكره لفعل صحابيين عليهم السلام في المسألة: «وليس لهما في الصحابة مخالف فدل على أنه إجماع»^(٢).
٣. أبو يعلى - رحمه الله -^(٣).
٤. ابن قدامة - رحمه الله -^(٤).
٥. ومن حكي الإجماع صاحب المبدع - رحمه الله -^(٥).

مستند الإجماع:

١. عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ يقوم وليس هو على وضوء، فتمت للقوم، وأعاد النبي ﷺ^(٦).
٢. ما جاء عن عمر رضي الله عنه: أنه صلى بالناس وهو جنب، وأعاد ولم يعيدوا^(٧).

(١) الاستذكار (٣/ ١١٧)، والتمهيد (١/ ١٨١).

(٢) الحاوي (٢/ ٢٣٩).

(٣) التعليق الكبير (١/ ٣٥٤).

(٤) المغني (٢/ ٥٠٤)، وينظر: الشرح الكبير (٤/ ٣٩١).

(٥) المبدع (٢/ ٧٥).

(٦) أخرجه الدارقطني في سننه، باب صلاة الإمام وهو جنب أو محدث (ح ١٣٦٦)، والبيهقي في الكبرى، كتاب الصلاة، باب إمامة الجنب (ح ٤٠٧٦) وقال: «هذا غير قوي»، وضعفه في معرفة السنن والآثار (٣/ ٣٥٠).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (ح ٣٦٥٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (ح ٤٦٠٤)، والدارقطني في سننه باب صلاة الإمام وهو جنب (ح ١٣٧١)، والبيهقي في الكبرى كتاب الصلاة، باب إمامة الجنب (ح ٤٠٧٣)، وصحح الأثر المجد في المنتقى في باب من اقتدى بمن أخطأ بترك شرط أو =

٣. وجاء عن عثمان رضي الله عنه أنه قال: يعيد ولا يعيدون إذا صلى بهم وهو جنب^(١).

٤. وسئل ابن عمر رضي الله عنه عن رجل صلى بقوم وهو على غير وضوء؟ قال: يعيد ولا يعيدون^(٢).

الخلاف المحكي في المسألة:

حاصله قولان:

القول الأول: ليس على المأموم الإعادة ما دام لا يعلم بحدث الإمام، وكان الإمام ناسياً لحدثه، وهو قول المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والمذهب عند الحنابلة^(٥).

القول الثاني: أنه يعيد بكل حال، وهو قول الحنفية^(٦).

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول بما مضى ذكره في مستند الإجماع.

= فرض (ص ٢٧٥)، وعلق أبو الطيب آبادي على سند الدارقطني بقوله: «رواة هذا الحديث كلهم ثقات». ينظر: التعليق المغني (٢/ ١٨٧).

(١) أخرجه الدارقطني في سننه باب صلاة الإمام وهو جنب (ح ١٣٧٢)، والبيهقي في الكبرى كتاب الصلاة، باب إمامة الجنب (ح ٤٠٧٤)، وصحح الأثر المجد في المنتقى في باب من اقتدى بمن أخطأ بترك شرط أو فرض ولم يعلم، (ص ٢٧٥).

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه باب صلاة الإمام وهو جنب (ح ١٣٧٣)، قال أبو الطيب آبادي في التعليق المغني (٢/ ١٨٨) (سنده صحيح جداً).

(٣) ينظر: المدونة (١/ ٣٣)، والإشراف (١/ ٢٧٩).

(٤) ينظر: الأم (٢/ ٣٢٩)، والمجموع (٤/ ١٠٨).

(٥) ينظر: المغني (٢/ ٥٠٤)، والفروع (٣/ ٢٧)، والمبدع (٢/ ٧٥)، والإنصاف (٤/ ٣٩١).

(٦) ينظر: مختصر القدوري (ص ٨٠)، والهداية (١/ ٥٩).

أدلة القول الثاني: استدلووا بما يأتي:

١. ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة من خلفه»^(١).

٢. أن النبي ﷺ صلى بالناس وهو جنب فأعاد وأعادوا^(٢).
ونوقش الدليان: بأنه لا حجة فيهما؛ لضعفهما.

النتيجة:

صحة الإجماع الذي حكاه الإمام أحمد - رحمه الله -؛ حيث ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم ذلك، ولم ينقل خلافه، وخلاف الحنفية متأخر، قال أبو يعلى - رحمه الله - بعد ذكره لآثار السلف في المسألة: «وهذا يدل على حصول الإجماع منهم على ذلك قبل أبي حنيفة - رحمه الله -»^(٣)، فيبقى الإجماع صحيحاً حتى يأتي ما ينقضه من أقوال أو أفعال الصحابة رضي الله عنهم.

المطلب السادس

من نسي صلاة حضر فذكرها في السفر صلاتها أربعاً

نص الإجماع:

قال الإمام أحمد - رحمه الله -: «المقيم إذا ذكرها في السفر، فذاك بالإجماع يصلي أربعاً»^(٤).

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (١/ ٦٦٧) (ح ٣٨٣)، وقال ابن الجوزي في التحقيق (٤/ ٦٧): «حديث لا يعرف»، وأقره ابن عبد الهادي في التنقيح (٢/ ٥٠٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (ح ٣٦٦٠)، والدارقطني في سننه باب صلاة الإمام وهو جنب (ح ١٣٦٩) وقال: «مرسل»، والبيهقي في الكبرى كتاب الصلاة، باب إمامة الجنب (ح ٤٠٧٧) وأشار لضعفه.

(٣) التعليق الكبير (١/ ٣٥٤).

(٤) ينظر: المغني (٣/ ١٤١)، وشرح الزركشي (٢/ ١٥٥)، والمبدع (٢/ ١١٠).

حكي الإجماع:

١. ابن المنذر - رحمه الله - فقال: «أجمع أهل العلم لا أعلم بينهم فيه اختلافاً على أن من نسي صلاة في حضر فذكرها في السفر أن عليه صلاة الحضر لا يجزيه غير ذلك، إلا شيء اختلف فيه عن الحسن»^(١)، وقال عما نُقل عن الحسن - رحمه الله - أنه يصليها صلاة سفر أنه: «قول شاذ لا نعلم أحداً قال به»^(٢).
٢. محمد الجوهري حيث قال - رحمه الله -: «أجمعوا أنه من ذكر صلاة حضر في سفر صلاها صلاة حضر، إلا عبید الله بن الحسن العنبري»^(٣).
٣. ابن قدامة - رحمه الله - نقل الإجماع وأقره^(٤).
٤. ابن القطان - رحمه الله -^(٥).
٥. الزركشي - رحمه الله - نقل الإجماع وأقره^(٦).
٦. وصاحب المبدع - رحمه الله - نقل الإجماع وأقره^(٧).

مستند الإجماع:

قوله ﷺ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك»^(٨)،

- (١) الأوسط (٤/٣٦٨)، وينظر: الإجماع (ص ٤٨).
- (٢) الأوسط (٤/٣٦٩).
- (٣) نوادر الفقهاء (ص ٦٤)، وعبيد الله هو: أبو الحر ابن الحسن العنبري، ولي القضاء في البصرة، توفي سنة ١٦٨هـ. ينظر: تأريخ بغداد (١٠/٣٠٦).
- (٤) المغني (٣/١٤٢).
- (٥) الإقناع (١/١٦٨)، ونقل نص كلام ابن المنذر وأقره.
- (٦) شرح الزركشي (٢/١٥٥).
- (٧) المبدع (٢/١١٠).
- (٨) أخرجه البخاري كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها (ح ٥٩٧)، ومسلم كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة (ح ٦٨٤).

وهذا قد نسي صلاة وجبت عليه في ذمته أربع ركعات، فيصليها كما وجبت عليه^(١).

الخلاف المحكي في المسألة:

القول الأول: يصليها أربعاً ولا يحل له القصر، وهو قول الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

القول الثاني: يصليها ركعتين، وهو مروي عن الحسن^(٦)، وعبيد الله العنبري^(٧)، والمزني^(٨)، وأوجب الصلاة ركعتين ابن حزم^(٩).

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بما مضى ذكره في مستند الإجماع، واستدلوا بالإجماع، وأنه لا يُعرف خلاف في المسألة، وما ذكر من قول آخر فهو متأخر عن الإجماع.

واستدل أصحاب القول الثاني: بأنها صلاة ذكرها في السفر فوجبت عليه حين ذكرها، وللمسافر أن يصلي ركعتين لا أربعاً، فكل صلاة تؤدي في سفر فهي صلاة سفر^(١٠).

(١) ينظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١/٣١٠).

(٢) ينظر: مختصر القدوري (ص ١٠٠)، والهداية (١/٨١).

(٣) ينظر: المدونة (١/١١٩)، والإشراف (١/٣١٠)، وقيد بعضهم بخروج الوقت.

(٤) ينظر: الحاوي (٢/٣٧٩)، والمجموع (٤/١٧٢).

(٥) ينظر: المستوعب (٢/٣٩٥)، والمغني (٣/١٤١)، وشرح الزركشي (٢/١٥٥).

(٦) الأوسط (٤/٣٦٩).

(٧) نواذر الفقهاء (ص ٦٥).

(٨) ينظر: المجموع (٤/١٧٢)، والموجود في مختصر المزني أنه يصليها أربعاً. ينظر: مختصر المزني

(ص ٤٠).

(٩) المحلى (٥/٢٣).

(١٠) المحلى (٥/٢٤).

النتيجة:

صحة الإجماع، وما نقل عن الحسن - رحمه الله - فقد جاء عنه ما يوافق الإجماع^(١)، فيكون ما حكاه الإمام أحمد، وابن المنذر - رحمهما الله - من الإجماع، ومن تبعهم من أهل العلم، إنما هو قبل حدوث القول الآخر، والله أعلم.

المطلب السابع

المسافر إذا دخل خلف مقيم أتم الصلاة

نص الإجماع:

قال الزركشي - رحمه الله -: «وعن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم: إذا دخل المسافر في صلاة المقيم صلى بصلاته. حكاه أحمد [يعني إجماعاً]... ولا يعرف لهما مخالف»^(٢).

من حكي الإجماع:

١. الشافعي - رحمه الله - حيث قال: «إجماع العامة على أن صلاة المسافرين أربع مع الإمام المقيم»^(٣).
٢. الماوردي - رحمه الله - في قوله: «أجمعوا أنه لو صلى خلف مقيم أتم، ولم يقصر»^(٤).
٣. ابن عبد البر - رحمه الله - في قوله: «أجمعوا على أن المسافر إذا أدرك ركعة من صلاة المقيم لزمه الإتمام»^(٥).

(١) أخرج عبد الرزاق في مصنفه (ح ٤٣٨٩) عن الحسن أنه قال: «من نسي صلاة الحضر حتى سافر يصليها أربعاً، وإن نسي صلاة في السفر حتى يأتي الحضر صلى أربعاً».

(٢) شرح الزركشي (٢/ ١٥٥).

(٣) الأم (٢/ ٣٥٧).

(٤) الحاوي (٢/ ٣٦٢).

(٥) التمهيد (١٦/ ٣١٥).

٤. ابن قدامة - رحمه الله - (١).

٥. بهاء الدين المقدسي - رحمه الله - (٢).

٦. نقل الإجماع وأقره الزركشي - رحمه الله - (٣).

٧. نقل ابن حجر كلام الشافعي وأقره رحمه الله جميعاً (٤).

مستند الإجماع:

١. قوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه» (٥).

٢. ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً، وإذا صلاها وحده صلى ركعتين (٦).

٣. سأل رجل ابن عباس رضي الله عنهما كيف أصلي إذا كنت بمكة، إذا لم أصل مع الإمام؟ فقال: ركعتين، سنة أبي القاسم رضي الله عنه (٧).

وفي لفظ: قال: كنا مع ابن عباس بمكة فقلت: إنا إذا كنا معكم صلينا أربعاً، وإذا رجعنا إلى رحالنا صلينا ركعتين! قال: تلك سنة أبي القاسم رضي الله عنه (٨).

قال ابن قدامة - رحمه الله -: «ولا نعرف لهم في عصرهم مخالفاً» (٩).

(١) المغني (٣/ ١٤٤).

(٢) العدة (١/ ١٤٠).

(٣) شرح الزركشي (٢/ ١٥٥).

(٤) الفتح (٢/ ٧٢٩).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب إقامة الصف من تمام الصلاة (ح ٧٢٢)، ومسلم كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام (ح ٤١٤).

(٦) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب قصر الصلاة بمنى، (ح ٦٩٤).

(٧) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها، (ح ٦٨٨).

(٨) أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم (١٨٦٢)، قال في البدر المنير عن إسناده (٤/ ٥٥٤): «رجاله كلهم محتج بهم في الصحيح».

(٩) المغني (٣/ ١٤٤).

الخلاف المحكي في المسألة:

القول الأول: يجب على المسافر إذا دخل خلف مقيم أن يتم الصلاة، وهو قول جماهير أهل العلم^(١)، وحكى الإجماع عليه غير واحد كما مضى.

القول الثاني: إن أدرك معه ركعتين أجزأته عن صلاته، وهو مروي عن طاووس^(٢).

القول الثالث: أن له القصر خلف المقيم بكل حال، وهو قول إسحاق^(٣)، وابن حزم يقول: «يقصر ولا بد»^(٤).

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول: بما مضى ذكره في مستند الإجماع.

واستدل أصحاب القول الثاني والثالث: «بأنها صلاة يجوز فعلها ركعتين، فلم تزد بالائتمام، كالفجر»^(٥).

ونوقش: بعدم التسليم، فقد جاء الدليل بوجوب متابعة الإمام، فإذا أدى المأموم الصلاة سافراً خلف الإمام المقيم، فقد خالفه ولم يتابعه، وقد جاءت فتوى الصحابة عليهم السلام في أن المأموم يتبع إمامه في صلاته، ولا يخالفه بل يتم الصلاة ولو كان مسافراً، ولو أدرك جزءاً منها.

وقال أصحاب القول الثاني والثالث: ليس في المسألة إجماع، بل قال ابن

(١) ينظر: مختصر اختلاف العلماء (١/٣٥٧)، ومختصر القدوري (ص ٩٩)، والحاوي (٢/٣٦٢ و ٣٨٢)، والبيان (٢/٤٦٧)، والمدونة (١/١٢٢)، والإشراف (١/٣١١ و ٣١٢) وقيد المالكية بإدراك ركعة فأكثر خلف المقيم، ومختصر الخرقى (ص ٥٩)، والهداية (ص ١٠٤)، والمستوعب (٢/٣٩٦)، ومختصر ابن تميم (٢/٣٥٧)، والإنصاف (٥/٥٥).

(٢) ينظر: الأوسط (٤/٣٣٩)، والمجموع (٤/١٦٦).

(٣) ينظر: الأوسط (٤/٣٣٩)، والمجموع (٤/١٦٦).

(٤) المحلى (٥/٢٤).

(٥) المغني (٣/١٤٤).

المنذر - رحمه الله - : « فمن ادعى الإجماع في المسافر يدخل في صلاة المقيم مع ما ذكرناه من اختلاف فيه قليل المعرفة بالإجماع والاختلاف في هذه المسألة »^(١).

النتيجة:

أن من حكى الإجماع إنما مراده كما قال ابن قدامة - رحمه الله - إنه لا يُعرف لابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما مخالف من الصحابة، فكان القول الآخر متأخر عن قول الصحابة، فبذلك يصح الإجماع، لاسيما وأن ممن حكاه أئمة قد اطلعوا على الخلاف، وعلموا أنه متأخر، فلم يبطلوا الإجماع به، وعلى كل حال « فالحق لا يفوت الجمهور غالباً »^(٢)، والصحيح هو القول الأول.

المطلب الثامن

تغسيل المرأة لزوجها

نص الإجماع:

قال الإمام أحمد: « ليس فيه اختلاف بين الناس »^(٣).

قال الزركشي - رحمه الله - : « حكاه الإمام أحمد، وابن المنذر، وابن عبد البر إجماعاً »^(٤).

من حكى الإجماع:

١. ابن المنذر قال - رحمه الله - : « أجمع أهل العلم على أن للمرأة أن تغسل زوجها إذا مات »^(٥).

(١) الأوسط (٣٣٩ / ٤)

(٢) قاله القرافي - رحمه الله - . ينظر: الفروق (٢٢١ / ٢).

(٣) المغني (٤٦١ / ٣).

(٤) شرح الخرقى (٣٣٦ / ٢).

(٥) الأوسط (٣٣٤ / ٥)، وينظر: الإجماع (ص ٥٠).

٢. الماوردي - رحمه الله - ^(١).
٣. ابن عبد البر قال - رحمه الله -: «أجمع العلماء على جواز غسل المرأة زوجها» ^(٢)، وقال: «وأما غسل المرأة زوجها فلم يختلفوا فيه» ^(٣).
٤. أبو الخطاب الكلوزاني - رحمه الله - ^(٤).
٥. ابن رشد - رحمه الله - حيث قال: «أجمعوا... على جواز غسل المرأة زوجها» ^(٥).
٦. البغوي - رحمه الله - حيث قال: «هذا قول أهل العلم، قالوا: يجوز للمرأة غسل زوجها الميت» ^(٦).
٧. النووي - رحمه الله - حيث قال: «أجمعوا أن لها غسل زوجها» ^(٧).

ونقل الإجماع وأقره:

١. ابن قدامة - رحمه الله - ^(٨).
٢. ابن القطان - رحمه الله - ^(٩).
٣. الزركشي - رحمه الله - ^(١٠).

-
- (١) الحاوي (١٦/٣).
 - (٢) التمهيد (١/٣٨٠).
 - (٣) التمهيد (١/٣٨١).
 - (٤) الانتصار (٢/٦٦٤ و ٦٦٩).
 - (٥) بداية المجتهد (١/٣١٣).
 - (٦) شرح السنة (٥/٣٠٨).
 - (٧) شرح صحيح مسلم (٩/٧)، وينظر: المجموع (٥/٨٢).
 - (٨) المغني (٣/٤٦٠).
 - (٩) الإقناع (١/١٨٥).
 - (١٠) شرح الخرقى (٢/٣٣٦).

مستند الإجماع:

١. ما أخرجه الإمام أحمد^(١)، وابن ماجه^(٢) أن النبي ﷺ قال لعائشة ؓ: «ما ضرك لو مت قبلي فقامت عليك فغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك»^(٣).
٢. قول عائشة ؓ: «لو استقبلت من الأمر ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه»^(٤).

النتيجة:

صحة الإجماع، وهو أن للزوجة أن تغسل زوجها.



(١) في المسند برقم (٢٥٩٠٨).

(٢) في سننه كتاب الجنائز، باب ما جاء في غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها، (ح ١٤٦٥).

(٣) ضعف إسناده النووي. ينظر المجموع (٨٣/٥).

(٤) أخرجه أحمد في المسند برقم (٢٦٣٠٦)، وأبوداود كتاب الجنائز، باب في ستر الميت عند غسله،

(ح ٣١٤١)، وابن ماجه كتاب الجنائز، باب ما جاء في غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها،

(ح ١٤٦٤)، قال ابن حجر في التلخيص (٢٥٣٩/٥): «إسناده صحيح».

المبحث الثالث الإجماعات في الاعتكاف والتكبير المقيد والحج

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول حكم الاعتكاف

نص الإجماع:

قال الإمام أحمد - رحمه الله -: «لا نعلم بين العلماء خلافاً في أنه مسنون»^(١).

من حكى الإجماع من أهل العلم:

١. ابن المنذر - رحمه الله -^(٢).
٢. ابن عبد البر - رحمه الله -^(٣).
٣. ابن قدامة - رحمه الله -^(٤).

(١) المغني (٤/٤٥٦)، وينظر: فتح الباري لابن حجر (٤/٣٤٦).

(٢) ينظر: الإجماع (ص ٦٠)، والمغني (٤/٤٥٦).

(٣) ينظر: التمهيد (٢٣/٥٢).

(٤) ينظر: المغني (٤/٤٥٦).

٤. النووي - رحمه الله - ^(١).

٥. شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ^(٢).

٦. ابن مفلح - رحمه الله - ^(٣).

٧. ابن الملقن - رحمه الله - ^(٤).

٨. ابن حجر - رحمه الله - ^(٥).

مستند الإجماع:

١. قوله تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ آبَائِهِمْ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

٢. قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

٣. قوله ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم: «إني اعتكفتُ العشر الأول ألتمس هذه الليلة، ثم اعتكفتُ العشر الأوسط... ف قيل لي: إنها في العشر الأواخر، فمن أحب منكم أن يعتكف فليعتكف». فاعتكف الناس معه ^(٦).

النتيجة:

صحة الإجماع، وأن الاعتكاف سنة ومشروع، وليس بواجب إلا على من نذره.

(١) ينظر: المجموع (٦/ ٣٢٣).

(٢) ينظر: شرح العمدة كتاب الصيام (٢/ ٧٠٩).

(٣) ينظر: الفروع (٥/ ١٣٢).

(٤) ينظر: الإعلام (٥/ ٤٢٨).

(٥) ينظر: فتح الباري (٤/ ٣٤٤ و ٣٤٦).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب السجود على الأنف (ح ٨١٣)، ومسلم في كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر (ح ١١٦٧) واللفظ له.

المطلب الثاني

التكبير المقيد يبدأ بعد صلاة الصبح يوم عرفة لغير المحرم

نص الإجماع:

قيل للإمام أحمد - رحمه الله - : بأي حديث تذهب إلى أن التكبير من صلاة الفجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق؟ قال: بالإجماع، عمر، وعلي، وابن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهم ^(١).

قال ابن رجب - رحمه الله - : «حكى الإمام أحمد هذا القول إجماعاً من الصحابة» ^(٢)، وقال: «والإجماع الذي ذكره أحمد، إنما هو في ابتداء التكبير يوم عرفة من صلاة الصبح» ^(٣).

من حكى الإجماع:

١. شيخ الإسلام ابن تيمية فقال - رحمه الله - هو: «إجماع من أكابر الصحابة» ^(٤).

كما نقل الإجماع الذي حكاه الإمام أحمد - رحمه الله - وأقره عدد من أهل العلم، منهم:

٢. ابن قدامة - رحمه الله - ^(٥).

٣. بهاء الدين المقدسي - رحمه الله - ^(٦).

(١) ينظر: المغني (٢٨٩/٣)، وشرح الزركشي (٢٣٧/٢).

(٢) فتح الباري (١٢٤/٦).

(٣) فتح الباري (١٢٦/٦).

(٤) الفتاوى (٢٢٢/٢٤).

(٥) المغني (٢٨٩/٣).

(٦) العدة (١٥٩/١).

٤. الزركشي - رحمه الله - (١).

٥. ابن رجب - رحمه الله - (٢).

مستند الإجماع:

١. أن النبي ﷺ كان يكبر من يوم عرفة صلاة الغداة ويقطعها صلاة العصر آخر أيام التشريق (٣).

٢. كان عمر رضي الله عنه يكبر بعد صلاة الفجر من يوم عرفة إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق (٤).

٣. كان علي رضي الله عنه يكبر بعد صلاة الفجر غداة عرفة ثم لا يقطع حتى يصلي الإمام من آخر أيام التشريق ثم يكبر بعد العصر (٥).

(١) شرح الزركشي (٢/ ٢٣٧).

(٢) فتح الباري (٦/ ١٢٤ و ١٢٦).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک کتاب صلاة العیدین (ح ١١١)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب صلاة العیدین، باب من استحب أن يتدئ بالتكبير خلف صلاة الصبح من يوم عرفة برقم (٦٢٧٨) وبين وجه الضعف فيه، قال ابن رجب: «في الباب حديث مرفوع، لا يصح إسناده وخبره الحاكم من حديث علي وعمار، وضعفه البيهقي، وهو كما قال». الفتح (٦/ ١٢٨)، وقال ابن حجر: «لم يثبت في شيء من ذلك عن النبي ﷺ حديث». الفتح (٢/ ٥٩٥).

فائدة: قال ابن رجب - رحمه الله -: «اتفق العلماء على أنه يشرع التكبير عقب الصلوات في هذه الأيام في الجملة، وليس فيه حديث مرفوع صحيح، بل إنما فيه آثار عن الصحابة ومن بعدهم، وعمل المسلمين عليه.

وهذا مما يدل على أن بعض ما أجمعت الأمة عليه لم ينقل إلينا فيه نص صريح عن النبي ﷺ، بل يكتفى بالعمل به». فتح الباري (٦/ ١٢٤).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک کتاب صلاة العیدین (ح ١١٢) وصححه، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب صلاة العیدین، باب من استحب أن يتدئ بالتكبير خلف صلاة الصبح من يوم عرفة (ح ٦٢٧٣) وذكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان ينكر هذا الأثر، وينظر: فتح الباري لابن رجب (٦/ ١٢٦).

(٥) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٤/ ٣٠٠)، والحاكم في المستدرک کتاب صلاة العیدین برقم (١١١٣) وصححه، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب صلاة العیدین، باب من =

٤. كان ابن عباس رضي الله عنه يكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق^(١).

٥. كان ابن مسعود رضي الله عنه يكبر من صلاة الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق^(٢).

النتيجة:

صحة الإجماع وثبوته لعدم المخالف من الصحابة رضي الله عنهم كما مضى في الآثار الماضية.

المطلب الثالث مشروعية خطبة يوم عرفة

نص الإجماع:

قال الإمام أحمد - رحمه الله -: «خطبة يوم عرفة لم يختلف الناس فيها»^(٣).

= استحب أن يتدئ بالتكبير خلف صلاة الصبح من يوم عرفة (ح ٦٢٧٥)، قال ابن حجر: «وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود إنه من صبح يوم عرفة آخر أيام منى أخرجه ابن المنذر وغيره». الفتح (٥٩٥/٢).

(١) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٣٠١/٤)، والحاكم في المستدرک کتاب صلاة العيدين برقم (١١١٤) وصححه، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب صلاة العيدين، باب من استحب أن يتدئ بالتكبير خلف صلاة الصبح من يوم عرفة برقم (٦٢٧٦)، وصحح الأثر عن ابن عباس الإمام أحمد - رحمه الله -. ينظر فتح الباري لابن رجب (٦/١٢٤ و ١٢٦).

(٢) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٣٠١/٤)، والحاكم في المستدرک کتاب صلاة العيدين برقم (١١١٥) وصححه، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب صلاة العيدين، باب من استحب أن يتدئ بالتكبير خلف صلاة الصبح من يوم عرفة برقم (٦٢٧٤)، قال ابن حجر: «وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود إنه من صبح يوم عرفة آخر أيام منى أخرجه ابن المنذر وغيره». الفتح (٥٩٥/٢).

(٣) شرح العمدة لابن تيمية (٣/٤٩٨).

من حكي الإجماع:

١. الإمام مالك - رحمه الله - حيث قال: «والأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن الإمام لا يجهر بالقرآن في الظهر يوم عرفة، وأنه يخطب الناس يوم عرفة»^(١).

٢. ابن عبد البر - رحمه الله - ونصَّ على أنها تفعل قبل الصلاة^(٢).

٣. ابن رشد - رحمه الله - حيث قال: «فإذا زالت الشمس خطب الناس ثم جمع بين الظهر والعصر في أول وقت الظهر، ثم وقف حتى تغيب الشمس... هذه الصفة هي مجمع عليها من فعله عليه السلام»^(٣).

٤. ابن القطان - رحمه الله - وذكر أنها قبل الصلاة^(٤).

ونقل كلام الإمام أحمد في عدم الخلاف وأقره ابن تيمية - رحمه الله -^(٥).

مستند الإجماع:

ما رواه مسلم في صحيحه^(٦) عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى عرفة فخطب الناس.

النتيجة:

صحة الإجماع على مشروعية خطبة يوم عرفة.

(١) الموطأ كتاب المناسك، باب الصلاة بمنى يوم التروية.

(٢) التمهيد (١٩/١٠).

(٣) بداية المجتهد (٢/١٤٠).

(٤) الإقناع (١/٢٧٧).

ينظر للفائدة: مختصر القدوري (ص ١٤٥)، وتحفة الفقهاء (١/٦١٥)، والتمهيد (١٩/١٠)،

والقوانين الفقهية (ص ٢٤٥)، والتنبيه (ص ١٦٨ و ١٦٩)، والبيان (٤/٣١١)، والمغني (٥/

٢٦٣)، والمستوعب (٤/٢٢٦)، والإنصاف (٩/١٥٥).

(٥) ينظر: شرح العملة (٣/٤٩٨).

(٦) كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، (ح ١٢١٨).

المطلب الرابع طواف الإفاضة

نص الإجماع:

قال الإمام أحمد - رحمه الله -: «طواف يوم النحر وهو الطواف الواجب؛ لأنه لم يختلف الناس فيما علمنا أنه من لم يطف يوم النحر أنه يرجع حتى يطوف»^(١).

من حكي الإجماع:

١. ابن المنذر - رحمه الله - حيث قال: «أجمعوا أن الطواف الواجب هو طواف الإفاضة»^(٢).
٢. ابن حزم - رحمه الله - حيث قال: «أجمعوا أن الطواف الآخر المسمى طواف الإفاضة بالبيت، والوقوف بعرفة فرض»^(٣).
٣. ابن عبد البر - رحمه الله - حيث قال: «لا خلاف بين علماء المسلمين في وجوب طواف الإفاضة»^(٤).
٤. ابن رشد - رحمه الله -^(٥).
٥. ابن قدامة - رحمه الله -^(٦).

(١) مسائل عبد الله رقم المسألة (١٠٦٨)، ومسائل صالح رقم المسألة (٥٢٨).

(٢) الإجماع (ص ٧٥).

(٣) مراتب الإجماع (ص ٧٦).

(٤) التمهيد (٢٢/١٥١).

(٥) بداية المجتهد (٢/١٣٦).

(٦) المغني (٥/٣١١ و ٣١٦).

٦. النووي - رحمه الله - حيث قال: «طواف الإفاضة... ركن من أركان الحج لا يصح الحج إلا به بإجماع الأمة»^(١).
٧. وابن القطان - رحمه الله -^(٢).
٨. وابن تيمية - رحمه الله - حيث قال: «طواف الإفاضة لا بد منه بإجماع المسلمين»^(٣)، ونقل - رحمه الله - كلام الإمام أحمد الذي مضى ذكره مقررًا^(٤).
٩. العراقي - رحمه الله -^(٥).

مستند الإجماع:

ما أخرجه الشيخان^(٦) عن عائشة رضي الله عنها أن صفية بنت حيي زوج النبي صلى الله عليه وسلم حاضت، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أحابتنا هي؟» قالوا: إنها قد أفاضت، قال: «فلا إذا».

النتيجة:

صحة الإجماع، وأن طواف الإفاضة ركن لا بد منه لا يتم الحج إلا به.

(١) المجموع (٨/ ١٢١).

(٢) الإقناع (١/ ٢٦٥).

(٣) شرح العمدة (٣/ ٥٤٨)، وقال في الفتاوى (١٧/ ٤٦٠): «لا بد من طواف الإفاضة باتفاق المسلمين»، وينظر: الفتاوى (٢٦/ ٣٠٢).

(٤) ينظر شرح العمدة (٣/ ٥٨٢).

(٥) طرح التثريب (٥/ ١٢٥).

(٦) البخاري كتاب الحج، باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت، (ح ١٧٥٧)، ومسلم كتاب الحج، باب وجوب طواف الوداع، (ح ١٢١١).

المطلب الخامس

اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة

وقت للنحر^(١)

نص الإجماع:

قال الإمام أحمد - رحمه الله -: «أيام الأضحى التي أجمع عليها ثلاثة أيام»^(٢).

من حكي الإجماع:

ابن قدامة - رحمه الله -، وقد نقل كلام الإمام أحمد الماضي وأقره^(٣). ولم أقف على قول معتبر في أن أيام النحر أقل من ثلاثة أيام^(٤)، وإنما وقع الخلاف في الزيادة على ثلاثة أيام، ومسألة الزيادة على ثلاثة أيام ليست داخلية في هذه المسألة، بل البحث هل يوجد خلاف في ثلاثة أيام، فالإمام أحمد - رحمه الله - يحكي الإجماع على أن الثلاثة أيام وقت للنحر، وأنه مجمع عليها.

(١) اليوم الثالث عشر محل خلاف وجهاهير أهل العلم بل حكي الإجماع أنه ليس من أيام النحر، قال صاحب نواذر الفقهاء (ص ٩٧): «أجمعوا أن الضحية في اليوم الثالث عشر من ذي الحجة غير جائز إلا الشافعي رحمته الله فإنه أباحها فيه كما في الأيام قبله»، ونقل كلامه وأقره ابن القطان في الإقناع (١/ ٣٠٤)، قال ابن قدامة: «هذا قول عمر وعلي وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وأنس». المغني (١٣/ ٣٨٦)، وأما الأقوال التي تنقل في أن أيام النحر أقل من ثلاثة أيام فهي أقاويل شاذة كما نص على ذلك ابن عبد البر في التمهيد (١٩٦/ ٢٣).

(٢) المغني (١٣/ ٣٨٧).

(٣) المغني (١٣/ ٣٨٦ و ٣٨٧).

(٤) ينظر: التمهيد (١٩٦/ ٢٣).

مستند الإجماع:

آثار الصحابة رضي الله عنهم، قال الإمام أحمد - رحمه الله -: «عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وفي رواية، قال: خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(١).

قال ابن قدامة - رحمه الله -: «هذا قول عمر وعلي وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وأنس... ثم قال [هو] قول من سمي من الصحابة، ولا مخالف لهم إلا رواية عن علي، وقد روي عنه مثل مذهبنا»^(٢).

النتيجة:

أن الأيام الثلاثة العاشر والحادي عشر والثاني عشر من شهر ذي الحجة لا خلاف في أنها وقت لذبح الأضحية، فيكون الإجماع صحيحاً، والله أعلم.



(١) المغني (١٣/٣٨٦).

(٢) المغني (١٣/٣٨٦ و٣٨٧).

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، ففي خاتمة هذا البحث ظهرت بعض الشار منها: أن الإمام أحمد - رحمه الله - يحكي الإجماع الفقهي في مسائل متعددة، وعبارته المشهورة في تكذيب مدعي الإجماع محمولة على أحد الأوجه الكثيرة التي ذكرها العلماء كما مضى بيانه.

وبان من خلال البحث أن جملة المسائل التي حكى عليها الإمام أحمد - رحمه الله - الإجماع هي كما يأتي:

١. أن الدم الفاحش المسفوح نجس.
٢. طهارة صوف الميتة.
٣. جواز أداء أكثر من صلاة بوضوء واحد.
٤. وجوب تعميم الوجه بالمسح في التيمم.
٥. الدرع والخمار هو اللباس الواجب على المرأة في الصلاة، والمقصود ستر جميع بدنها ورأسها.
٦. أن الواجب على المأموم الإنصات في أثناء قراءة الإمام.
٧. الركعة تدرك بإدراك الركوع.
٨. التسليم هو تحليل الصلاة.

٩. إذا أدّى المأموم الصلاة خلف إمام ناسٍ لحدثه، والمأموم لا يعلم بذلك، فليس عليه -أي المأموم- إعادة الصلاة.
 ١٠. من نسي صلاة حضر فذكرها في سفر صلاها أربعاً.
 ١١. على المسافر إتمام الصلاة إذا كان الإمام مقيماً.
 ١٢. يباح للزوجة تغسيل زوجها الميت.
 ١٣. سنية الاعتكاف.
 ١٤. أن التكبير المقيد يبدأ من فجر عرفة إلى آخر أيام التشريق.
 ١٥. مشروعية خطبة يوم عرفة.
 ١٦. ركنية طواف الإفاضة.
 ١٧. أن اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر من شهر ذي الحجة وقت للنحر.
- وبعد هذا يتضح أن الإمام أحمد -رحمه الله- لم يُغفل دليل الإجماع، ولم يردّه، بل كان يذهب إليه، وينص عليه في عدد من المسائل التي قد لا يكون فيه مستند الإجماع ظاهراً، وغالباً يكون الاستناد على إجماع الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ﷺ.
- والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



فهرس المصادر والمراجع:

١. الإجماع: لأبي بكر محمد بن المنذر، تحقيق: د. صغير حنيف، ط ٢، ١٤٢٠هـ، مكتبة الفرقان، الإمارات.
٢. أحكام القرآن: لمحمد بن عبد الله الأندلسي المعروف بابن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣. أحكام أهل الذمة: لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: د. صبحي الصالح، ط ٤، ١٩٩٤م، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
٤. اختلاف الفقهاء: لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق: د. محمد طاهر حكيم، ط ١، ١٤٢٠هـ، أضواء السلف، الرياض.
٥. الاختيار لتعليل المختار: لعبد الله بن محمود الموصلي، تحقيق: علي أبو الخير ومحمد سليمان، ط ١، ١٤١٩هـ، دار الخير، بيروت.
٦. الإرشاد إلى سبيل الرشاد: لمحمد بن أبي موسى، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط ١، ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٧. الاستذكار: لأبي عمر يوسف بن عبد البر، توثيق وتخريج: د. عبد المعطي قلعي، دار الوعي، ط ١، ١٤١٤هـ.
٨. الاستقامة: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط ٢، ١٤١١هـ، مطبوع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
٩. الإشراف: للقاضي عبد الوهاب بن نصر، تخريج الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١٠. أصول الفقه: لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: د. فهد السدحان، ط ١، ١٤٢٠هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.
١١. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام: لعمر بن علي المعروف بابن الملكن، تحقيق: عبد العزيز المشيقح، ط ١، ١٤١٧هـ، دار العاصمة، الرياض.
١٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين: لمحمد بن أبي بكر المشهور بابن القيم الجوزية، تحقيق: مشهور آل سلمان، ط ١، ١٤٢٣هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
١٣. إغاثة اللفهان في مصائد الشيطان: لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي الحلبي، ط ١، ١٤٢٤هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
١٤. الإقناع في مسائل الإجماع: لأبي الحسن ابن القطان، تحقيق: حسن الصعيدي، ط ١، ١٤٢٤هـ، طباعة الفاروق الحديثة للطباعة، القاهرة.
١٥. الأم: للإمام الشافعي، تحقيق: د. رفعت فوزي، ط ١، ١٤٢٢هـ، دار الوفاء، مصر.

١٦. الانتصار في المسائل الكبار: لمحفوظ الكلوزاني، تحقيق: د. سليمان العمير ود. عوض العوفي ود. عبد العزيز البعيمي، ط ١، ١٤١٣هـ، مكتبة العبيكان.
١٧. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: لعلي المرادوي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مطبوع مع المقنع لشرح الكبير طبعة وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤١٩هـ.
١٨. الأوسط: لأبي بكر محمد بن المنذر النيسابوري، تحقيق: صغير أحمد، ط ٣، ١٤٢٤هـ، دار طيبة، الرياض.
١٩. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين ابن نجيم، ط ٢، دار المعرفة، بيروت.
٢٠. بداية المجتهد: تأليف محمد القرطبي الشهير بابن رشد، تحقيق: عبد المجيد حلي، ط ١، ١٤١٨هـ، دار المعرفة، بيروت.
٢١. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: لأبي حفص عمر الأنصاري المعروف باب الملقن، تحقيق: مصطفى عبد الحلي وعبد الله بن سليمان وياسر ابن كمال، ط ١، ١٤٢٥هـ، دار الهجرة، الرياض.
٢٢. بلوغ المرام من أدلة الأحكام: لأحمد بن علي بن حجر، تحقيق: عصام هادي، ط ٤، ١٤٢٧هـ، دار الدليل الأثرية، المملكة العربية السعودية.
٢٣. البناية في شرح الهداية: لبدر الدين العيني، ط ٢، ١٤١١هـ، دار الفكر، بيروت.
٢٤. البيان في مذهب الإمام الشافعي: للعمرائي، اعتنى به قاسم النوري، دار المنهاج.
٢٥. التاج والإكليل المطبوع مع مواهب الجليل: لمحمد المواق، تحقيق: زكريا عميرات، ط ١، ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٦. التبجير شرح التحرير: لعلاء الدين علي المرادوي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين ود. عوض القرني ود. أحمد السراح، ط ١، ١٤٢١هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٢٧. تحفة الفقهاء: لعلاء الدين السمرقندي، تحقيق: د. محمد عبد البر، ط ٣، ١٤١٩هـ، مكتبة دار التراث، القاهرة.
٢٨. التحقيق: لعبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: حسن قطب، ط ١، ١٤٢٢هـ، الفاروق الحديثة، القاهرة.
٢٩. التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة: للقاضي أبي يعلى الفراء، تحقيق: د. محمد الفريخ، رسالة دكتوراه في المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣١هـ.
٣٠. التعليق المغني على الدارقطني: لأبي الطيب محمد آبادي، طبع مع سنن الدارقطني، حققه شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط ١، ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣١. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: مصطفى محمد وآخرون، ط ١، ١٤٢٥هـ، دار عالم الكتب، الرياض، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية.
٣٢. التلخيص الحبير: لأحمد بن علي بن حجر، تحقيق: د. محمد الثاني بن موسى، ط ١، ١٤٢٨هـ، دار أضواء السلف، الرياض.

٣٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ١٣٨٧هـ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
٣٤. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: لمحمد بن عبد الهادي، تحقيق: سامي جاد الله، وعبد العزيز الحباني، ط ١، ١٤٢٨هـ، دار أضواء السلف، الرياض.
٣٥. التنبيه في الفقه الشافعي: لإبراهيم الشيرازي، تحقيق: نصر الدين تونسي، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٣٦. تهذيب الأجوبة: للحسن بن حامد، تحقيق: د. عبد العزيز القايدي، ط ١، ١٤٢٥هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.
٣٧. الجامع لأحكام القرآن: لمحمد القرطبي، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط ١، ١٤٢٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٨. الجرح والتعديل: لعبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، ط ١، الفاروق الحديثة، القاهرة.
٣٩. جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام: لمحمد بن قيم الجوزية، تحقيق: زائد النشيري، ط ٢، ١٤٢٧هـ، دار عالم الفوائد، مكة.
٤٠. حاشية ابن قندس على الفروع: لأبي بكر بن إبراهيم البعلي، تحقيق: عبد الله التركي، المطبوع مع الفروع، ط ١، عام ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤١. الحاوي: تصنيف الماوردي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.
٤٢. الرد على الزنادقة والجهمية: للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: دغش العجمي، ط ١، ١٤٢٩هـ، دار الإمام البخاري، الدوحة - قطر.
٤٣. رؤوس المسائل الخلافية: للحسين العكبري، تحقيق: د. خالد الخشلان ود. ناصر السلامة، ط ١، ١٤٢١هـ، دار إشبيلية، الرياض.
٤٤. سنن الأثرم، تحقيق: عامر صبري، ط ١، ١٤٢٥هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٤٥. سنن أبي داود: تصنيف سليمان السجستاني، حكم على أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتناء: مشهور آل سلمان، ط ١، مكتبة المعارف.
٤٦. سنن ابن ماجه: تصنيف محمد القزويني المعروف بابن ماجه، حكم على أحاديثه: ناصر الدين الألباني، اعتناء: مشهور آل سلمان، ط ١، مكتبة المعارف.
٤٧. سنن الترمذي: تصنيف محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، ط ١، ١٤١٩هـ، دار الحديث، القاهرة.
٤٨. سنن الترمذي: تصنيف محمد بن عيسى الترمذي، حكم على أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتناء: مشهور آل سلمان، ط ١، مكتبة المعارف.
٤٩. سنن الدارقطني: تأليف علي الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط ١، ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٠. السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط ٣، ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥١. سنن النسائي: تصنيف أحمد بن علي النسائي، حكم على أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتناء: مشهور آل سلمان، مكتبة المعارف، ط ١.
٥٢. شرح الزركشي على مختصر الخرقى: لمحمد الزركشي، تحقيق: د. عبد الله الجبرين، ط ٢، ١٤١٤هـ، دار أولي النهى، بيروت.
٥٣. شرح السنة: للبخاري، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، ط ٢، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٥٤. شرح العمدة: لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: د. خالد المشيقح، ط ١، ١٤١٨هـ، دار العاصمة، الرياض.
٥٥. شرح العمدة (كتاب الصيام): لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، ط ١، ١٤١٧هـ، دار الأنصاري للنشر والتوزيع.
٥٦. شرح العمدة: لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: د. سعود العطيشان، ط ١، ١٤١٢هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.
٥٧. الشرح الكبير: لعبد الرحمن بن قدامة، تحقيق: د. عبد الله التركي، ١٤١٩هـ، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية.
٥٨. شرح الكوكب المنير: لمحمد بن أحمد الفتوحى المعروف بابن النجار، تحقيق: د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، ١٤١٨هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.
٥٩. شرح معاني الآثار: لأحمد الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، ط ١، ١٣٩٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٠. صحيح البخاري المسمى: بالجامع الصحيح من أمور الرسول وسننه وأيامه، تصنيف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ.
٦١. صحيح مسلم: تصنيف الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ.
٦٢. الصلاة وحكم تاركها: لمحمد بن أبي بكر المشهور بابن القيم، تحقيق: محمد الفتيح، ط ٣، ١٤١٩هـ، دار ابن كثير، دمشق.
٦٣. الضعفاء: لمحمد العقيلي، تحقيق: حمدي السلفي، ط ١، ١٤٢٠هـ، دار الصميعي، الرياض.
٦٤. طرح الشرب في شرح التقريب: للعراقي، دار إحياء التراث، مكتبة التراث، القاهرة.
٦٥. العدة في أصول الفقه: للقاضي أبي يعلى، تحقيق: د. أحمد المبارك، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٦٦. العدة في شرح العمدة: لبهاء الدين عبد الرحمن المقدسي، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط ١، ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٧. علل الحديث: لعبد الرحمن الرازي المعروف بابن أبي حاتم، تحقيق: نشأت المصري، ط ١، ١٤٢٣هـ، الفاروق الحديثة، القاهرة.
٦٨. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لبدر الدين العيني، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٦٩. عيون المسائل: للقاضي عبد الوهاب بن نصر، تحقيق: علي بورويبة، ط ١، ١٤٣٠هـ، دار ابن حزم، بيروت.
٧٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري: لعبد الرحمن بن رجب، تحقيق: طارق بن محمد، ط ٢، ١٤٢٢هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
٧١. فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن حجر العسقلاني، رقم كتبها وأبوابها وأحاديثها: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، ١٤١٨هـ، دار السلام، الرياض.
٧٢. الفروع: لمحمد بن مفلح، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٤هـ.
٧٣. الفروق: لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: عمر القيام، ط ١، ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٧٤. القوانين الفقهية: تأليف محمد الكلبي المعروف بابن جزي، تحقيق: محمد الضناوي، ط ١، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية.
٧٥. الكافي من فقه أهل المدينة المالكي: تأليف يوسف بن عبد البر النمري، دار الكتب العلمية.
٧٦. لسان العرب: لمحمد بن منظور، تحقيق: عامر حيدر، ط ١، ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٧. المبدع في شرح المقنع، لبرهان الدين إبراهيم بن مفلح، ط ١، ١٣٩٤هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٧٨. المبسوط: لمحمد السرخسي، تحقيق: محمد بن حسن إسماعيل، ط ١، ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية.
٧٩. المتفق والمفترق: لأبي بكر أحمد بن ثابت البغداد، تحقيق: د. محمد الحامدي، ط ١، ١٤١٧هـ، دار القادري، دمشق.
٨٠. المجموع شرح المذهب: لمحيي الدين يحيى النووي، تحقيق وإكمال: محمد المطيعي، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٨١. مجموع فتاوى ابن تيمية: لأبي العباس أحمد بن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد، ١٤٢٥هـ.
٨٢. المحلى شرح المجلى: لعلي بن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، وتصحيح: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٤٢٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٣. مختصر ابن تيميم: لمحمد بن تميم الحراني، تحقيق: د. علي القصير، ط ١، ١٤٢٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٨٤. مختصر اختلاف العلماء: لأحمد الجصاص الرازي، تحقيق: د. عبد الله أحمد، ط ٢، ١٤١٧هـ، دار البشائر، بيروت.
٨٥. مختصر الخرقى: لعمر الخرقى، تحقيق: محمد آل إسماعيل، ط ١، ١٤٠٨هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
٨٦. مختصر سنن أبي داود: للحافظ المنذري، ومعالم السنن: للخطابي، وتهذيب ابن القيم، تحقيق: محمد الفقى، دار المعرفة، بيروت.
٨٧. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة: لابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٨٨. مختصر الطحاوي: لأحمد الطحاوي، حققه أبو الوفاء الأفعاني، دار إحياء العلوم، ط ١، ١٤٠٦هـ.
٨٩. مختصر القدوري: لأحمد البغدادى المعروف بالقدوري، تحقيق: د. عبد الله مزي، ط ٢، ١٤٢٩هـ، مؤسسة الريان، بيروت.
٩٠. مختصر المزني: لإسماعيل المزني، تحقيق: محمد شاهين، ط ١، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩١. المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس، ١٤٢٤هـ، دار عالم الكتب، الرياض.
٩٢. مراتب الإجماع: لابن حزم الظاهري، تحقيق: حسن إسبر، ط ١، ١٤١٩هـ، دار ابن حزم، بيروت - لبنان.
٩٣. مسائل الإمام أحمد: برواية أبي داود السجستاني، تحقيق: طارق بن محمد، ط ١، ١٤٢٠هـ، مكتبة ابن تيمية.
٩٤. مسائل الإمام أحمد: برواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، تحقيق: زهير الشاويش، ط ١، ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٩٥. مسائل الإمام أحمد: برواية إسحاق بن منصور الكوسج، تحقيق: عدد من أصحاب الرسائل العلمية المقدمة لقسم الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٢٥هـ، إصدار عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
٩٦. مسائل الإمام أحمد: برواية صالح بن الإمام أحمد، أشرف عليها: طارق عوض الله، ط ١، ١٤٢٠هـ، دار الوطن، الرياض.
٩٧. مسائل الإمام أحمد: برواية عبد الله بن الإمام أحمد، تحقيق: د. علي المهنا، ط ١، ١٤٠٦هـ، مكتبة الدار، بالمدينة النبوية.
٩٨. المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين: للقاضي أبي يعلى، تحقيق: د. عبد الكريم اللاحم، ط ١، ١٤٠٥هـ، مكتبة المعارف.
٩٩. المستدرک على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢٢هـ.

١٠٠. المستوعب (العبادات): لمحمد السامري، تحقيق: مساعد الفالح، ط ١، ١٤١٣هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
١٠١. مسند الإمام أحمد: لإمام السنة أحمد بن حنبل، أشرف عليه: د. عبد الله التركي، ط ١، ١٤٢٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٠٢. المسودة في أصول الفقه: لآل تيمية: أبو البركات عبد السلام وأبو المحاسن عبد الحليم وأبو العباس أحمد، تحقيق: د. أحمد الذروي، ط ١، ١٤٢٢هـ، دار الفضيلة، الرياض.
١٠٣. المصنف: لعبد الله ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، ط ١، ١٤٢٧هـ، دار القبلة، جدة.
١٠٤. المصنف: لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الأعظمي، ط ٢، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
١٠٥. معرفة السنن والآثار: للبيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، ط ١، ١٤١١هـ، دار الوفاء.
١٠٦. المعونة على مذهب عالم المدينة: للقاضي عبد الوهاب بن نصر، تحقيق: حميش عبد الحق، مكتبة الباز، ط ١، ١٤٢٣هـ.
١٠٧. المغني شرح مختصر الخرقي: لموفق الدين عبد الله بن قدامة، تحقيق: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو، ط ٣، ١٤١٧هـ، دار عالم الكتب، الرياض.
١٠٨. المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية ﷺ: لأبي البركات عبد السلام بن تيمية، تحقيق: طارق عوض الله، ط ١، ١٤٢٩هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
١٠٩. منهاج السنة: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط ٢، ١٤١١هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
١١٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لمحيي الدين يحيى النووي، تحقيق: خليل شيحا، ط ٥، ١٤١٩هـ، دار المعرفة، بيروت.
١١١. المهذب في فقه الإمام الشافعي: لإبراهيم الشيرازي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي عوض، ط ١، ١٤٢٤هـ، دار المعرفة، بيروت.
١١٢. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: لمحمد المغربي المعروف بالخطاب، تحقيق: زكريا عميرات، ط ١، ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١١٣. الموطأ: للإمام مالك، تحقيق: محمد عبد الباقي، مكتبة المطبوعات الإسلامية بمكة المكرمة.
١١٤. النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر: لشمس الدين محمد بن مفلح، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط ١، ١٤٢٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١١٥. نواذر الفقهاء: لمحمد التميمي الجوهري، تحقيق: د. عبد الله الطريقي، ط ١، ١٤٣٠هـ.
١١٦. الهداية: لعلي المرغيناني، اعتنى به طلال يوسف، ط ١، ١٤١٦هـ، دار إحياء التراث.

١١٧. الهداية: لمحفوظ الكلوزاني، تحقيق: د. عبد اللطيف هميم ود. ماهر الفحل، ط١،
١٤٢٥هـ، غراس للنشر، الكويت.



محتويات البحث:

المقدمة.....	٢٥٥
المبحث الأول: الإجماعات في كتاب الطهارة.....	٢٦١
المطلب الأول: نجاسة الدم الكثير الفاحش المسفوح.....	٢٦١
المطلب الثاني: طهارة صوف الميتة.....	٢٦٤
المطلب الثالث: أداء أكثر من صلاة بوضوء واحد.....	٢٦٨
المطلب الرابع: وجوب تعميم الوجه بالمسح في التيمم.....	٢٧٠
المبحث الثاني: الإجماعات في كتاب الصلاة.....	٢٧٣
المطلب الأول: لباس المرأة في الصلاة.....	٢٧٣
المطلب الثاني: الإنصات لقراءة الإمام في الصلاة الجهرية.....	٢٧٥
المطلب الثالث: الإدراك للركوع إدراك للركعة.....	٢٨٣
المطلب الرابع: تحليل الصلاة التسليم.....	٢٨٦
المطلب الخامس: لا يعيد المأموم الصلاة إذا أداها خلف إمام محدث لا يعلم بحديثه، وكان الإمام ناسياً لحديثه.....	٢٨٩
المطلب السادس: من نسي صلاة حضر فذكرها في السفر صلاتها أربعاً.....	٢٩٢
المطلب السابع: المسافر إذا دخل خلف مقيم أتم الصلاة.....	٢٩٥
المطلب الثامن: تغسيل المرأة زوجها.....	٢٩٨
المبحث الثالث: الإجماعات في الاعتكاف والتكبير والحج.....	٣٠١
المطلب الأول: حكم الاعتكاف.....	٣٠١
المطلب الثاني: التكبير المقيد يبدأ بعد صلاة الصبح يوم عرفة لغير المحرم.....	٣٠٣
المطلب الثالث: مشروعية خطبة يوم عرفة.....	٣٠٥
المطلب الرابع: طواف الإفاضة.....	٣٠٧
المطلب الخامس: اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة وقت للنحر ..	٣٠٩
الخاتمة.....	٣١١
فهرس المصادر والمراجع.....	٣١٣

